



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية



عنوان المذكرة:

التكامل الأفريقي بين المكاسب الاقتصادية والتحديات - تقييم تجربة أفريكسيمبانك -

مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر أكاديمي في شعبة العلوم التجارية.
تخصص: مالية وتجارة دولية.

تحت إشراف:

خشمان الخنساء.

من إعداد:

الواهم مصباح عايدة.

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
غواس سفيان	أستاذ محاضر ب	20 أوت 1955	رئيس
خشمان خنساء	أستاذ محاضر ب	20 أوت 1955	مقرر
بشاغة مريم	أستاذ محاضر ب	20 أوت 1955	مناقش

السنة الجامعية: 2025-2026.



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

عنوان المذكرة:

التكامل الافريقي بين المكاسب الاقتصادية والتحديات -تقييم تجربة
أفريكسيمبانك-

مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر أكاديمي في شعبة العلوم التجارية.
تخصص: مالية وتجارة دولية.

تحت إشراف:

خشمان خنساء.

من إعداد:

الوهم مصباح عايدة.

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
غواس سفيان	أستاذ محاضر ب	20 أوت 1955	رئيس
خشمان خنساء	أستاذ محاضر ب	20 أوت 1955	مقرر
بشاغة مريم	أستاذ محاضر ب	20 أوت 1955	مناقش

السنة الجامعية: 2025-2026.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الاهداء

أهدي هذا العمل إلى أبي وأمي العزيزين،
الذين كانا دائماً مصدر الدعم والقوة في حياتي،
فبفضلهما وتشجيعهما استطعت مواصلة هذا المشوار الدراسي،
أسأل الله أن يحفظهما ويديم عليهما الصحة والعافية.
كما أهدي هذا العمل إلى إخوتي،
الذين كانوا إلى جانبي في مختلف مراحل الدراسة،
وإلى صديقي الذي رافقني وساندني طوال هذا الطريق،
فله مني كل التقدير والاحترام.
وفي الأخير، أهدي هذا الجهد المتواضع إلى كل من تمنى لي النجاح والتوفيق.

الشكر

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والحمد لله الذي وفقنا وأعاننا على إتمام هذا العمل المتواضع، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد ﷺ.

نتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير والامتنان إلى الأستاذة خشمان الخنساء المشرفة على هذه المذكرة، لما قدمته لنا من توجيهات ونصائح قيّمة وملاحظات دقيقة، كان لها الأثر البالغ في توجيه هذا العمل وإخراجه في صورته النهائية. فجزاها الله عنا كل خير.

كما نتوجه بخالص الشكر والعرفان إلى كل من ساعدنا وساندنا في إنجاز هذا العمل، سواء من قريب أو من بعيد، ولو بكلمة طيبة أو تشجيع بسيط كان له أثر كبير في مواصلة هذا الجهد.

وفي الأخير، لا يسعنا إلا أن نسأل الله عز وجل أن يوفقنا ويوفق الجميع لما فيه الخير والنجاح، وأن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم.

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم تجربة التكامل الاقتصادي الإفريقي بين التحديات والأفاق وتشخيص الواقع وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تحليل البيانات الإحصائية والتقارير الصادرة عن المنظمات الدولية والإفريقية حيث توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، من أبرزها أن التجارة البينية الإفريقية قد شهدت تطوراً تدريجياً في الآونة الأخيرة، لكنها ما زالت دون المستوى المطلوب عند مقارنتها بالإمكانات المتاحة. أظهرت النتائج أن البنك الإفريقي للتصدير والاستيراد يقوم بدور أساسي في تعزيز التجارة من خلال تقديم التمويل، تطوير نظم الدفع الإفريقية، دعم تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، بالإضافة إلى تمويل المشاريع المشتركة والبنية.

الكلمات المفتاحية: التكامل الإفريقي، التحديات والمكاسب، البنك الإفريقي للاستيراد والتصدير.

Abstract

This study aimed to evaluate the experience of African economic integration by analysing its challenges and prospects and assessing its current situation. It relied on the descriptive-analytical approach through the analysis of statistical data and reports issued by international and African organisations. The study reached a set of findings, the most important of which is that intra-African trade has witnessed gradual development in recent years however, it still remains below the desired level compared to the available potential. The results also showed that the African Export-Import Bank (Afreximbank) plays a key role in promoting trade by providing financing, developing African payment systems, supporting the implementation of the African Continental Free Trade Area (AfCFTA), and financing joint projects and infrastructure.

Keywords: African Integration, Challenges and Benefites, Export Import African Bank.

فهرس المحتويات:

الصفحة	الموضوع
	الاهداء.
	الشكر.
	فهرس المحتويات.
	فهرس الاشكال.
	قائمة الرموز والمختصرات.
أ-ج	مقدمة.
25-7	الفصل الأول: الإطار النظري للتكامل الاقتصادي الإقليمي.
7	تمهيد الفصل.
24-8	المبحث الأول: الإطار العام للتكامل الاقتصادي الإقليمي.
11-8	المطلب الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي الإقليمي.
8 10	الفرع الأول: نشأة التكامل الاقتصادي الإقليمي. الفرع الثاني: تعريف التكامل الاقتصادي الإقليمي.
11	المطلب الثاني: أهمية التكامل الاقتصادي الإقليمي.
15-12	المطلب الثالث: دوافع وأهداف التكامل الاقتصادي الإقليمي.
12 14	الفرع الأول: دوافع التكامل الاقتصادي الإقليمي. الفرع الثاني: أهداف التكامل الاقتصادي الإقليمي.
18-15	المبحث الثاني: الإطار العام للتكامل الافريقي.
15	المطلب الأول: نشأة العلاقات الافريقية وتطورها.
18-16	المطلب الثاني: عوامل تفعيل التكامل الافريقي.
16 17	الفرع الأول: العوامل السياسية والأمنية. الفرع الثاني: العوامل المؤسسية والاجتماعية.
23-18	المبحث الثالث: الدراسات السابقة.
21-19	المطلب الأول: الدراسات العربية.
23-21	المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية.
23	المطلب الثالث: ما يميز هذا الدراسة عن الدراسات السابقة.
25	خلاصة الفصل.
66-27	الفصل الثاني: المؤسسات المالية الافريقية دعامة التكامل الاقتصادي الافريقي.

27	تمهيد الفصل.
33-28	المبحث الأول: الإطار النظري للمؤسسات المالية الافريقية.
33-28	المطلب الأول: بنك التنمية الافريقي.
28	الفرع الأول: تعريفه
29	الفرع الثاني: أهدافه
30	الفرع الثالث: مهامه.
30	الفرع الرابع: نشأة بنك التنمية الافريقي.
36-34	المطلب الثاني: البنك الافريقي للتصدير والاستيراد.
34	الفرع الأول: تعريفه.
35	الفرع الثاني: وظائفه.
36	الفرع الثالث: هيكله.
37	المطلب الثالث: دور المؤسسات المالية الافريقية في تعزيز التكامل الاقتصادي الافريقي.
43-38	المبحث الثاني: واقع التجارة والتكامل الافريقي.
38	المطلب الأول: تطور التجارة بين الدول الافريقية.
39	المطلب الثاني: واقع البنية التحتية العابرة للحدود.
41	المطلب الثالث: مساهمة مؤسسات التمويل الافريقية الأخرى في تعزيز التكامل الاقتصادي الافريقي.
46-44	المبحث الثالث: تحديات ومكاسب التكامل الاقتصادي الافريقي.
44	المطلب الأول: التحديات العملية التي تواجه التكامل الافريقي.
46	المطلب الثاني: المكاسب الاقتصادية والتنموية للتكامل الافريقي.
60-47	المبحث الرابع: تقييم تجربة البنك الافريقي للاستيراد والتصدير.
47	المطلب الأول: المشاريع المشتركة التي يدعمها بنك الاستيراد والتصدير الافريقي.
54	المطلب الثاني: استشراف التحديات في ظل التغيرات الجيوسياسية الحالية.
60	المطلب الثالث: أفاق تعزيز التكامل الافريقي في ظل تراجع العولمة لصالح الإقليمية.
65	الخاتمة.
68	قائمة المراجع.

فهرس الأشكال:

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
38	تطور التجارة البينية الافريقية خلال 2020-2024	01
42	نمو القروض التي قدمها بنوك التنمية الخمس.	02
50	موافقة بنك الاستيراد والتصدير على التسهيلات.	03
50	اجمالي القروض التي منحها افريكسيم بنك.	04
52	التسهيلات الممنوحة من قبل البنك حسب اتجاه التجارة.	05
53	تطور تمويل التجارة البينية الافريقية من طرف افريكسيم بنك.	06
55	تطور التجارة العالمية خلال 2021-2023	07
56	تطور معدلات التضخم في افريقيا خلال 2022-2024	08
57	عبور السفن عبر قناة السويس ومضيق هرمز ورأس الرجاء الصالح.	09
59	الدولة المستهدفة بالتعريفات الجمركية.	10

قائمة الاختصارات والرموز

قائمة الاختصارات والرموز:

الرمز باللغة الأجنبية	ترجمة الرمز باللغة العربية
ADB	مجموعة بنك التنمية الافريقي.
ADF	صندوق التنمية الافريقي.
NTF	صندوق نيجيريا الاستئماني.
AFREXIMBANK	البنك الافريقي للاستيراد والتصدير.
AFCFTA	اتفاقية التجارة الحرة القارية الافريقية.
AAMFI	مؤسسات التمويل الافريقي.
EBID	بنك الاستثمار والتنمية لدول غرب افريقيا
BOAD	بنك التنمية لغرب افريقيا.
TBD	بنك التجارة والتنمية الافريقي.
EADB	بنك التنمية لشرق افريقيا.
PAPSS	نظام الدفع الافريقي الموحد.
AfCFTA	منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية.

مقدمة

مقدمة:

مع ارتفاع حجم التكامل في مراحل الإنتاج عبر مختلف المناطق التجارية تبرز أهمية سلاسل القيمة العالمية، حيث لم يعد الإنتاج محصوراً في الدولة الواحدة، بل أصبح موزعاً عبر عدة دول بناءً على ميزاتها النسبية، مما ساهم في تعزيز الروابط الاقتصادية بين دول العالم. في هذا السياق، أصبحت قدرة الدول على التكامل في هذه السلاسل يعتبر من المعايير الأساسية لموقعها في الاقتصاد العالمي. وهذا يتطلب منها تبني سياسات تعزز من قدرتها التنافسية وتدعم اندماجها في الشبكات الإنتاجية والتجارية العالمية.

كما أن التكاملات الاقتصادية أصبحت خياراً استراتيجياً تعتمد عليه الدول لمواجهة تحديات العولمة واستغلال الفرص التي تتيحها. تؤدي هذه التكاملات إلى زيادة رقعة السوق، وتيسير حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال، بالإضافة إلى تعزيز التنسيق في السياسات الاقتصادية. تكتسب هذه الاتجاهية أهمية متزايدة، خصوصاً بالنسبة للدول النامية التي تسعى لتعزيز موقعها التفاوضي وتحقيق تنمية اقتصادية.

والسياق الإفريقي، تتمتع البلدان الإفريقية بخصائص متعددة يمكن أن تشكل قاعدة صلبة لتعزيز التكامل الاقتصادي. من بين هذه الخصائص التقارب الجغرافي الذي يسهم في تقليل تكاليف النقل وتيسير التبادلات التجارية، مما يوفر فرصاً حقيقية لتنمية التجارة الداخلية الإفريقية. مما يثير تساؤلات حول إمكانية استغلال الدول الإفريقية لهذا القرب الجغرافي وتطبيقه في إطار تكاملية فعالة، تمكنها من الاندماج بشكل أكثر فاعلية في سلاسل القيمة العالمية وتحقيق التنمية الاقتصادية المرغوبة.

1- إشكالية الدراسة:

تسعى الدول الإفريقية إلى تعزيز تكاملها الاقتصادي من خلال إنشاء مجموعة من المؤسسات والآليات الداعمة للتجارة البينية، على غرار منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية وبنك الاستيراد والتصدير الإفريقي، التي تهدف إلى تسهيل المبادلات التجارية وتمويلها داخل القارة. ورغم أهمية هذه الجهود، يظل التساؤل مطروحاً كيف يساهم بنك الاستيراد والتصدير الإفريقي في دعم وتنمية التكامل الإفريقي؟

2- الأسئلة الفرعية:

ماهي أبرز التحديات التي تعيق التكامل الاقتصادي في إفريقيا؟
ما طبيعة الدور الذي يقوم به بنك الاستيراد والتصدير الإفريقي في تمويل ودعم مشاريع التكامل؟
ماهي الآفاق المستقبلية لتعزيز دور البنك الإفريقي للاستيراد والتصدير في دعم التكامل الإفريقي؟

3- فرضيات الدراسة:

من أجل معالجة إشكالية الدراسة تم وضع عدة فرضيات للدراسة:

يُعيق التكامل الاقتصادي في إفريقيا ضعف البنية التحتية، واستمرار الحواجز الجمركية وغير الجمركية، وتبعية الاقتصادات للخارج، إلى جانب تأثير التغيرات الجيوسياسية وعدم الاستقرار الاقتصادي.

يقوم بنك الاستيراد والتصدير بدور تمويلي وتنموي محفّز، يتمثل أساساً في توفير التمويل للتجارة والمشاريع، وتسهيل عمليات الاستيراد والتصدير، إضافة إلى دعم الشركات من خلال الضمانات وتقليل مخاطر المبادلات، بما يساهم في تعزيز التجارة البينية ودفع التكامل الاقتصادي.

تتمثل الآفاق المستقبلية لتعزيز دور البنك الإفريقي للاستيراد والتصدير في دعم التكامل الإفريقي في توسيع تمويل التجارة البينية، ودعم تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية،

4- أهداف الدراسة:

يمكن القول إن الدراسة تهدف الى تحقيق الأهداف التالية:

توضيح مفهوم التكامل الإفريقي وأهم آلياته وأبعاده.

إبراز الدور الذي يلعبه بنك التنمية الإفريقي في دعم التنمية الاقتصادية في إفريقيا.

تحليل مدى مساهمة البنك في تمويل مشاريع التكامل، خاصة في مجالات البنية التحتية والتجارة.

تسليط الضوء على التحديات التي تعيق تحقيق التكامل الإفريقي.
استشراف آفاق تعزيز التكامل في ظل جهود الاتحاد الإفريقي.

5- أهمية الدراسة :

تم تناول موضوع دور البنك الإفريقي للاستيراد والتصدير في دعم التكامل الإفريقي نظراً للاعتبارات التالية:

تكتسي هذه الدراسة أهمية بالغة من عدة جوانب، حيث تتبع أهميتها العلمية من تناولها لموضوع معاصر يتمثل في التكامل الإفريقي ودور المؤسسات المالية في دعمه، خاصة البنك الإفريقي للاستيراد والتصدير. كما تبرز أهميتها العملية في كونها تسلط الضوء على آليات تمويل التنمية في إفريقيا، وتبرز دور المشاريع الإقليمية في تحقيق الاندماج الاقتصادي. إضافة إلى ذلك، تساهم هذه الدراسة في فهم التحديات التي تواجه الاتحاد الإفريقي في تحقيق التكامل، وتقديم رؤية تحليلية يمكن أن نقيد الباحثين وصنّاع القرار في وضع سياسات أكثر فعالية لتعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الإفريقية.

6- مبررات اختيار لموضوع:

يمكن ذكر مجموعة من الأساليب التي جعلتنا نختار موضوع الدراسة الحالية:

يعود اختيار موضوع تنمية التكامل الإفريقي ودور البنك الإفريقي للاستيراد والتصدير في دعمه إلى مجموعة من الاعتبارات العلمية والموضوعية. فمن الناحية العلمية، يُعدّ موضوع التكامل الإفريقي من المواضيع المعاصرة التي تحظى باهتمام متزايد في الدراسات الاقتصادية والسياسية، نظراً لارتباطه المباشر بقضايا التنمية والاستقرار الاقتصادي في القارة الإفريقية.

أما من الناحية الموضوعية، فإن دراسة دور البنك الإفريقي للاستيراد والتصدير تكتسي أهمية خاصة باعتباره أحد أهم المؤسسات المالية الإقليمية التي تساهم في تمويل المشاريع التنموية

الكبرى، والتي تشكل ركيزة أساسية لتحقيق الاندماج الاقتصادي بين الدول الإفريقية. كما أن التطرق إلى هذا الموضوع يسمح بفهم آليات دعم التكامل الإفريقي والكشف عن التحديات التي تعيق تحقيقه.

كما أن الرغبة الشخصية في التعمق في قضايا التنمية الإفريقية وفهم دور المؤسسات الإقليمية في تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول شكلت دافعاً إضافياً لاختيار هذا الموضوع، خاصة في ظل التحولات الاقتصادية التي تعرفها القارة.

7- صعوبات الدراسة:

واجهت هذه الدراسة مجموعة من الصعوبات التي يمكن تلخيصها في عدة نقاط، من أبرزها صعوبة الحصول على مراجع حديثة ومتخصصة تتناول بشكل مباشر موضوع التكامل الإفريقي ودور البنك الإفريقي للاستيراد والتصدير في دعمه بشكل مفصل، نظراً لتشعب الموضوع واتساع مجالاته.

كما تمثلت صعوبة أخرى في تداخل المفاهيم المتعلقة بالتكامل الإفريقي وتعدد أبعاده الاقتصادية والسياسية والمؤسسية، مما استدعى جهداً إضافياً في ضبط الإطار المفاهيمي وتحديد نطاق الدراسة بدقة. بالإضافة إلى ذلك، فإن اختلاف المعطيات والإحصائيات بين المصادر أحياناً شكل تحدياً في عملية التحليل والمقارنة.

كما أن اتساع مجال الدراسة الجغرافي وتعدد الدول الإفريقية واختلاف مستويات تطورها الاقتصادي جعل من عملية الإحاطة بجميع الجوانب أمراً معقداً نسبياً، مما تطلب التركيز على الجوانب الأكثر ارتباطاً بموضوع الدراسة.

8- منهجية الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، باعتباره الأنسب لموضوع يتعلق بتفسير وتحليل دور البنك الإفريقي للاستيراد والتصدير في دعم وتنمية التكامل الإفريقي. حيث تم استخدام المنهج الوصفي من أجل عرض المفاهيم الأساسية المتعلقة بالتكامل الإفريقي وتحديد أهم أبعاده، بالإضافة إلى توضيح الإطار العام لدور المؤسسات الإفريقية في دعم هذا المسار.

أما المنهج التحليلي فقد تم الاعتماد عليه من خلال تحليل دور البنك الإفريقي للاستيراد والتصدير في تمويل المشاريع التنموية ذات الطابع الإقليمي، ودراسة مدى مساهمته في تعزيز الاندماج الاقتصادي بين الدول الإفريقية، مع محاولة تفسير العلاقة بين التمويل التنموي وتحقيق التكامل الإفريقي. كما تم الاعتماد على المنهج التاريخي بشكل محدود عند التطرق إلى تطور فكرة التكامل الإفريقي ونشأة المؤسسات الداعمة له، وذلك بهدف فهم السياق العام الذي تطور فيه هذا المجال. وقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على مجموعة من المصادر والمراجع المتنوعة، شملت الكتب، والمقالات العلمية، والتقارير الصادرة عن المؤسسات الدولية والإقليمية، بما يضمن تغطية جوانب الموضوع بشكل علمي ومنهجي.

9- هيكل الدراسة:

من أجل الإجابة على الإشكالية السابقة والأسئلة الفرعية تم تقسيم الدراسة الى فصلين، تم التطرق في الفصل الأول الى الجانب النظري للتكامل الافريقي حيث تم تقسيم الفصل الى ثلاث مباحث تناول المبحث الأول الإطار العام للتكامل الاقتصادي الاقليمي والمبحث الثاني الإطار العام للتكامل الافريقي، أما المبحث الثالث فقد تناول الدراسات السابقة.

أما في الفصل الثاني فقد شمل الدراسة دور بنك التنمية الافريقي والبنك الافريقي للاستيراد والتصدير في تعزيز التكامل الافريقي حيث تم تقسيم الفصل الى أربعة مباحث حيث تناول المبحث الأول الإطار النظري للمؤسسات المالية الافريقية أما المبحث الثاني فتناول واقع التجارة والتكامل الافريقي والمبحث الثالث تحديات ومكاسب التكامل الافريقي أما المبحث الرابع فتناول المشاريع المشتركة التي يدعمها البنك الافريقي للاستيراد والتصدير.

الفصل الأول: الإطار النظري للتكامل الاقتصادي الإقليمي.

المبحث الأول: الإطار العام للتكامل الاقتصادي الإقليمي.

المبحث الثاني: الإطار العام للتكامل الأفريقي.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة.

تمهيد الفصل:

يُعتبر التكامل الاقتصادي الإقليمي أساسًا للتكامل الإفريقي، حيث يُعد التعاون بين الدول ضمن نطاق إقليمي نموذجًا فعالًا لتيسير حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال والعمالة، مما يعزز القدرة الاقتصادية للدول الأعضاء. كما تساهم التجارب الإقليمية في تمهيد الطريق نحو إنشاء سوق إفريقي موحد وتطوير التكامل القاري، الذي يستفيد من الخبرات والمكتسبات الإقليمية بهدف تقليل الفجوات التنموية بين الدول وتعزيز التجارة والاستثمار المتبادل، بما يدعم أهداف الاتحاد الإفريقي في مجال التنمية المستدامة والتضامن الاقتصادي بين الدول.

وللإلمام بهذا الموضوع قمنا بتقسيم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الإطار العام للتكامل الاقتصادي الإقليمي.

المبحث الثاني: الإطار العام للتكامل الإفريقي.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة والحالية.

المبحث الأول: الإطار العام للتكامل الاقتصادي الإقليمي.

يشكل التكامل الاقتصادي الإقليمي أحد أبرز التوجهات الحديثة في الاقتصاد العالمي، حيث تسعى الدول إلى تعزيز التعاون فيما بينها من خلال إزالة الحواجز التجارية وتنسيق السياسات الاقتصادية. ويهدف هذا التكامل إلى تحقيق الكفاءة الاقتصادية، وتوسيع الأسواق، وزيادة القدرة التنافسية، بما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة، خاصة في ظل التكتلات الاقتصادية الكبرى والتحديات العالمية المتسارعة.

المطلب الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي الإقليمي.

يعد التكامل الاقتصادي الإقليمي من أهم صور التعاون بين الدول، اذ يهدف الى تعزيز المبادلات التجارية وتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال تنسيق السياسات الاقتصادية وتوسيع الأسواق المشتركة.

الفرع الأول: نشأة التكامل الاقتصادي الإقليمي.

تعود فكرة التكاملات الاقتصادية إلى أكثر من قرن، حيث ظهر أول اندماج من هذا النوع في الولايات الألمانية قبل توحيد ألمانيا. تلا ذلك مجموعة من الاندماجات الأخرى، مثل اندماجات المستعمرات الإنجليزية مع الدولة الرئيسية المعروفة باسم سياسة التفضيل الإمبراطوري، وكذلك اندماج فرنسا ومستعمراتها وغيرها من الاندماجات المختلفة.

كانت السمات الرئيسية لهذه التكاملات القديمة تتمثل في سياسة ربط المستعمرات بالدولة المسيطرة والسعي لاستغلال موارد تلك المستعمرات بغرض تحقيق الازدهار للدولة الأصلية.

لذا، نؤكد أن ظاهرة التكاملات الاقتصادية ليست بالأمر المستحدث. لكن ظهورها كخبرة اقتصادية جاء بعد الحرب العالمية الثانية، حيث اتبعتها مجموعة من الدول، سواء كانت في مرحلة النمو أو متقدمة، رأسمالية أو اشتراكية. وقد كان ذلك استجابة للتحويلات المتنوعة التي شهدتها العالم في تلك الفترة. هذه التكاملات ظهرت كنتيجة للقيود المفروضة على العلاقات الدولية وكجهد جزئي لتحرير التجارة بين مجموعة من الدول.

تجسدت التكاملات الاقتصادية في مبادرات فردية قدمتها الولايات المتحدة للدول الأوروبية ودول الشرق الأوسط، مثل مشروع مارشال الذي يهدف إلى تقديم مساعدات اقتصادية مشروطة سياسياً وعسكرياً. وقد كانت الشعوب الأوروبية هي الأكثر مساهمة في ظهور هذه التكاملات، وذلك بسبب ما

تعرضت له من أزمات اقتصادية نتيجة الحرب العالمية الثانية. لقد عاشوا آثار الهزيمة وأصبحت دولهم اقتصادياً منهارة وغير قادرة على النمو. لذا أدركوا ضرورة تكاملهم من جميع النواحي لإعادة بناء اقتصاداتهم ومواجهة السيطرة المفروضة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي، بالإضافة إلى مواكبة التطورات الكبيرة في مجالي العلم والتكنولوجيا.

وبهذا، تجمعت دول أوروبا الغربية لتشكيل سوق مشتركة في عام 1957، مما جعلها نموذجاً يُقتذى به من قبل العديد من الاقتصاديين والسياسيين الذين اعتبروا نجاحها مثلاً يُقتذى به لمجموعات دولية أخرى. ثم انتقلت فكرة التكامل إلى مجموعة أخرى من الدول، حيث تم إنشاء منطقة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية وسوق مشترك لدول أمريكا الوسطى. بينما قامت دول أوروبا الشرقية بإنشاء منطقة «الكوميكون»، وفي العالم العربي تم تأسيس السوق العربية المشتركة. كما تم إنشاء اتفاقيات إقليمية في إفريقيا وآسيا أيضاً.

ومع التغيرات الجذرية التي شهدتها الاقتصاد العالمي منذ السبعينات من القرن الفائت، والتي تجسدت في انهيار نظام بروتون ودوز وتحويله إلى نظام أسعار معومة، إلى جانب التقلبات الدراماتيكية في أسعار صرف العملات الأساسية وزيادة أزمة الديون الخارجية في أوائل الثمانينات، فقد أفضى ذلك إلى زيادة تطبيق السياسات الحمائية في الدول الصناعية. الأمر الذي أثر سلباً على حرية التجارة وتدفقات السلع، وخاصة صادرات الدول النامية نحو الأسواق العالمية.

تجلى بعد هذه الأزمات نمو ظاهرة التكاملات الاقتصادية على هيئة ترتيبات إقليمية، والتي أصبحت من المميزات البارزة في بناء النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

في أفريقيا، تم إجراء ترتيبات وتكاملات إقليمية، ومن أبرزها إنشاء سوق مشتركة لشرق وجنوب أفريقيا "الكوميسا"، التي تهدف إلى تنسيق الجهود لمواجهة التحديات في الساحة الاقتصادية العالمية. (بوعافية، 2022)

الفرع الثاني: تعريف التكامل الاقتصادي الإقليمي:

ظهر لأول مرة في عام 1620م في كتابات بعض الاقتصاديين وعلماء التنمية الاقتصادية، غير أنه تطور مع مرور الزمن.

خلال الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، برز التركيز على الجانب الثابت للتكامل الاقتصادي في الفكر الاقتصادي، حيث تم التأكيد على أهمية تحرير التجارة وتعزيز الروابط الاقتصادية بين الدول الأعضاء في التكامل. من ناحية أخرى، يعتبر الاقتصاديون في الدول النامية المفهوم الديناميكي للتكامل الاقتصادي بمثابة وسيلة لدمج اقتصادات معينة بغرض تشكيل تجمع اقتصادي كبير يتسم بدرجة عالية من الاعتماد المتبادل. ويؤكد هؤلاء أن التكامل الاقتصادي لا يعني مجرد إضافة وحدات متجاورة، بل يهدف إلى تعزيز كفاءة الخطط والسياسات الفردية بغية إنشاء نظام اقتصادي موحد. (اللطيف، 2023)

هناك تنوع كبير في الأدبيات الاقتصادية فيما يتعلق بتعريف مفهوم التكامل الاقتصادي. ومن ضمنها :

عرف روبنسون ROBSON PETER التكامل الاقتصادي بأنه الحالة التي تشمل جميع الاقتصاديات المستقلة في منطقة أكبر.

كما عرفها الخبير الاقتصادي الشهير بيلا بلاسا بأنه عبارة عن عملية وحالة فهو يصفها كعملية تتضمن تدابير تهدف إلى إنهاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية المنتمية لدول مختلفة، وإذا اعتبرناها حالة، فمن الممكن أن تتجسد في إزالة كافة أشكال التفرقة الاقتصادية الوطنية. (الرحمان ر.، 2020)

يعتبر غونار ميردال أن تحرير التجارة الخارجية يهدف إلى تحقيق توازن في أسعار عناصر الإنتاج من جهة، أو تحرير حركة عناصر الإنتاج من جهة أخرى، أو كليهما. ويرى أن التكامل الاقتصادي يتطلب أن يكون إلغاء الحواجز متزامناً مع حرية حركة عوامل الإنتاج بما في ذلك الانتقال الاجتماعي على الصعيد الدولي والإقليمي.

عرف الاقتصادي ها برلر التكامل الاقتصادي بأنه إقامة علاقات اقتصادية متينة بين مختلف المجالات الاقتصادية. بناءً على تحليل نيو كلاسيكي وفرضية غياب النقل، يمكن أن يكون التكامل على مستوى وطني أو في حالة منافسة كاملة أو بلا رسوم جمركية، بحيث تتساوى التكاليف على الأنشطة الإنتاجية، مما يعني أنها تمثل سوقاً واحداً.

وفقا لوجهة نظر FRITZY MACHLUP ، فإن التكامل الاقتصادي الإقليمي يسمح بالاستفادة الحقيقية من جميع الفرص المتاحة التي يوفرها قسم العمل الكفاء .

يحدد الاقتصادي الهولندي جان تينبرجن نوعين من التكامل الاقتصادي. الأول هو التكامل السلبي «NEGATIVE INTEGRATION» الذي يستلزم إزالة كافة أشكال التمييز التجاري وكل القيود والعقبات الموضوعية التي تعترض حرية نقل عوامل الإنتاج وحرية تدفق الأموال. أما النوع الثاني، فيسمى التكامل الإيجابي «POSITIVE INTEGRATION» ، الذي يركز على استبدال الأدوات والمؤسسات الحالية بأدوات ومؤسسات جديدة لضمان فعالية آليات السوق. (سمير، 2022)

يُعتبر التكامل الاقتصادي عن التنسيق بين السياسات الاقتصادية لعدة دول من خلال تقليص أو إلغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية للتجارة، قبل أن يتم دمج تلك الدول كليًا أو جزئيًا. وهذا التكامل يمكن أن يؤدي إلى تخفيض الأسعار لكل من الموزعين والمستهلكين نتيجة للزيادة في الإنتاجية الاقتصادية المشتركة للدول. (سرهودة، 2021)

المطلب الثاني: أهمية التكامل الاقتصادي الإقليمي.

يحتل التكامل الاقتصادي الإقليمي مكانة بارزة في حياة الدول المشاركة في عملية التكامل، حيث تتضح هذه الأهمية من خلال النقاط الآتية:

- **الأثر الإنتاجي للتكامل** الذي أشار إليه فاينر IVINER كأثر ناشئ عن التجارة، والذي يعني أن تحسين مستوى الرفاهية للدول الأعضاء يحدث كنتيجة طبيعية لزيادة إنتاج المشاريع عالية الكفاءة على حساب المشاريع الأقل كفاءة.

- **التكامل الاقتصادي له تأثير استهلاكي** حيث يعزز من رفاهية المستهلكين من خلال استبدال السلع باهظة الثمن بأخرى رخيصة وزيادة تنوع السلع المتاحة مع تحسين جودتها.

- **يساهم التكامل الاقتصادي في تعزيز معدلات التجارة بين الدول الأعضاء**، كما يمنح قوة تفاوضية أكبر، لأنه كلما زاد عدد الأعضاء، زادت قدرتهم على التفاوض مع الدول الأخرى. وبالتالي، فإن

حجم تجارتهم مع الخارج يصبح أفضل، مما يعني أن التكامل الاقتصادي يزيد من معدل التبادل التجاري. (السيد، 2025، الصفحات 17-34)

تتجلى أهمية التكامل الاقتصادي في تحقيق التوفير الاقتصادي نتيجة لتوسع السوق الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على منتجات المشاريع ذات المرونة الإيجابية، مما يمكن هذه المشاريع من الاستفادة من طاقة الإنتاج الكبيرة المحتملة، وبالتالي يسهم في تعزيز الرفاهية الاقتصادية.

تساهم الوفورات الخارجية التي تنتج عن انتقال عناصر الإنتاج بحرية ودون قيود بين دول المجموعة في تقليل التكاليف لمعظم المشاريع، بفضل الاستخدام الفعال للموارد المتاحة. وتعد هذه الوفورات من بين المكاسب الرئيسية التي تعزز أهمية التكامل الاقتصادي.

● يساعد التكامل الاقتصادي على تعزيز المنافسة بين مختلف المشاريع وعناصر الإنتاج في الدول الأعضاء، مما يؤدي إلى انسحاب المنتجين الأقل كفاءة وبالتالي تحسين استخدام الموارد الاقتصادية وزيادة رفاهية المستهلكين.

● يساهم التكامل الاقتصادي في تعزيز معدلات النمو الاقتصادي للدول الأعضاء من خلال زيادة حجم الاستثمارات واختيار المواقع المثلى لها. عندما يصبح بالإمكان إنشاء المشاريع بناءً على معايير اقتصادية بدلاً من العشوائية، بالإضافة إلى تحفيز الاستثمارات الأجنبية. كما يتضح أهمية التكامل الاقتصادي في زيادة وتعزيز التجارة بين الدول بفضل إلغاء الحواجز المختلفة، سواء كانت جمركية أو إدارية أو أي عوائق أخرى. فضلاً عن ذلك، يساعد التكامل الاقتصادي الدول الأعضاء على تقليل التقلبات المفاجئة في سياساتها التجارية. (Regional Economic Integration in Africa

Prospects and challenges, 2022)

المطلب الثالث: دوافع وأهداف التكامل الاقتصادي الإقليمي.

تسعى العديد من الدول نحو التكامل، مدفوعةً بدوافع متعددة تؤدي بها إلى إنشاء هذا التكامل فيما بينها. تسعى هذه الدول من خلال إنشائه إلى بلوغ مجموعة من الأهداف التي سيتم استعراضها في هذا المطلب.

الفرع الأول: دوافع التكامل الاقتصادي الإقليمي:

إن دوافع التكامل الاقتصادي الإقليمي تتمثل في المزايا والمنافع التي من الممكن أن تعود بالفائدة على الدول المتكاملة بعد تكاملها ويمكن تقسيمها كما يلي:

اتساع حجم السوق:

يساهم التكامل الاقتصادي في التغلب على مشكلة نطاق الأسواق المحدود، مما يتيح الوصول إلى أسواق أوسع ومجال أرحب يستوعب جميع المنتجات. وفي كثير من الأحيان، يؤدي هذا إلى ظهور بعض الصناعات التي لم تكن موجودة سابقاً نتيجة للزيادة في الطلب الداخلي الذي يبرر إنشاء صناعات بحجم وكفاءة اقتصادية. إزالة الرسوم والحواجز الجمركية يساعد على الدخول إلى هذه الأسواق.

زيادة التشغيل:

بناءً على ما ينجم عن التكامل الاقتصادي من توسيع للسوق وما يترتب عليه من زيادة في الإنتاج والنشاطات الاقتصادية، فإنه يوفر المزيد من الفرص والآفاق للتوظيف، خاصة وأن سوق العمل قد تحولت إلى سوق تضم دولاً متعددة. وهذا بالضرورة يؤدي إلى توفير مزيد من فرص العمل، مما يجعلنا نستنتج أن التكامل الاقتصادي له دور فعال في تقليص البطالة المنتشرة بشكل واسع.

زيادة معدل النمو الاقتصادي:

التكامل يتيح إمكانية زيادة الإنتاج بفضل توسيع السوق اعتماداً على العناصر الإنتاجية المتاحة بعد عملية التكامل. حيث لم تعد الأنشطة الاقتصادية والإنتاج مرتبطة بمكان وجودها، بل أصبحت تعتمد على جميع عناصر الإنتاج المتاحة في مجموعة الدول المندمجة. (African Continental Free

Trade Area Implementation Report, 2023)

تطوير القاعدة التكنولوجية:

التعامل بين مجموعة بلدان في إطار التكامل الاقتصادي يجعل الاستفادة من القدرات التكنولوجية لبلد ما سهلة بالنسبة لبلدان الاتحاد الأخرى، وتساهم في إقامة قاعدة تكنولوجية ذاتية قادرة للاستجابة للمتطلبات المحلية وبالتالي تتطور وتنمو القدرة على الاستخدام والنمو والاعتماد على هذه القاعدة التكنولوجية المحلية.

في حال كانت الدوافع الأولية اقتصادية، فقد تنشأ الحاجة للوحدة السياسية في مرحلة لاحقة. وذلك لأن إنشاء الاتحاد السياسي قد يعترضه العديد من العقبات التي تجعل تحقيقه صعباً منذ البداية. إن للعوامل السياسية أهمية كبيرة وهدف أساسي، حيث أنها تعزز القدرة الدفاعية ضد الخصوم أو الأعداء وتتفادى الحروب المستقبلية. ومن المفترض أيضاً أن يفتح الاتحاد الجمركي والسوق المشتركة الطريق نحو الاتحاد السياسي، حتى يشعر مواطنو الدول المتحدثة بنفس اللغة بوحدة مصالحهم الاقتصادية مع وجود آلية سياسية مشتركة للتفاوض والتشاور. وبالتالي يتم ربط القضايا الاقتصادية بالوسائل والعمليات السياسية بهدف حلها عبر التكامل الاقتصادي الكامل.

قد يكون الهدف النهائي الذي تسعى إليه الدول المنضوية تحت لواء تجمع اقتصادي هو الوحدة السياسية، بمعنى أن هذا التجمع يمثل خطوة نحو تحقيق تكامل سياسي. ومع ذلك، يمكن أن يؤدي التكامل إلى آثار سلبية تزيد من درجة عدم الاستقرار والنزاعات بين الدول الأعضاء بسبب المشاكل التي قد تنشأ عن التكامل الاقتصادي. لذا، تشكل الدول تكتلات لأسباب غير اقتصادية تهدف إلى تعزيز الأمن القومي والسلام والمساهمة في تطوير المؤسسات السياسية والاجتماعية.

دوافع أمنية:

تسعى بعض الدول نحو الاستقرار الأمني، لذا قد تلجأ إلى إبرام اتفاقيات إقليمية. هذا هو الدافع وراء انضمام دول معينة إلى التجمعات الاقتصادية، من أجل دعم سيادتها بالتعاون مع دول أخرى. كما يتضح في نموذج مجتمع الفحم والصلب الأوروبي، حيث يعتبر التكامل الاقتصادي خطوة أولية وأساسية لتعزيز الأمن. ومن جهة أخرى، فإن سعي الاتحاد الأوروبي لضم دول جنوب البحر الأبيض المتوسط من خلال اتفاقيات ثنائية واتفاقية شراكة يعكس رغبته في تعزيز الأمان في الجنوب وتفادي المشكلات المحتملة التي قد تطرأ عليه. (الدين ف، 2023)

الفرع الثاني: أهداف التكامل الاقتصادي الإقليمي.

إن التكامل الاقتصادي ليس مجرد ظاهرة اقتصادية عرفها الاقتصاد الدولي بقدر ما هو توجيه أصيل ودائم تسعى إليه دول العالم باختلاف مراحل تطورها وحجم مواردها وتباين دوافعها وتهدف التكاملات الاقتصادية إلى أهداف عديدة، ليست بالضرورة كلها اقتصادية، بل قد تكون سياسية واجتماعية وعسكرية.

يمكن أن توجز أهم تلك الأهداف في:

- تحقيق فوائد الإنتاج الضخم نظراً لأن زيادة حجم السوق يعزز توجيه الاستثمارات بشكل اقتصادي وسلس، وإعادة تشكيل حركة السلع ورأس المال والعمالة بين الدول من خلال إزالة العقبات التي تعيق ذلك.

- يهدف التكامل إلى تحسين استخدام مهارات الفنيين والعمال بشكل أكبر، حيث من المتوقع أن يؤدي ذلك إلى تقسيم العمل الفني والوظيفي.

- التقليل من الاعتماد على الخارج وهذا ما يؤدي الى محدودية التأثير بالتقلبات الاقتصادية.

- تسهيل دفع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال استغلال الإمكانيات وخلق فرص جديدة للنهوض بالإنتاج والاستثمار والتشغيل. (سرهودة، 2021)

المبحث الثاني: الإطار العام للتكامل الأفريقي.

يعد التكامل الأفريقي خياراً استراتيجياً لتعزيز التعاون بين الدول الأفريقية، من خلال تنمية التجارة البينية وتوحيد الجهود الاقتصادية بما يدعم النمو والاستقرار.

المطلب الأول: نشأة العلاقات الأفريقية وتطورها.

لقد مرت العلاقات الدولية في أفريقيا بالعديد من المراحل ففي العصور القديمة، كانت القارة تشهد تبادلاً تجارياً نشطاً، خاصة بين الإمبراطوريات الإسلامية، حيث أعجب السكان المحليون بأخلاق المسلمين في ذلك الوقت وكانت تلك الأخلاق تمثل الإطار الأسمي للتعامل. أما خلال فترة الاستعمار، فقد تراجعت العلاقات البينية الأفريقية لصالح استنزاف مواردها نحو دول الشمال والعالمين الجديدين مثل

أمريكا وأستراليا. فيما يتعلق بالتححرر، لم تتمكن معظم الدول الأفريقية من قطع الروابط مع الدول الاستعمارية المركزية، على الرغم من رغبة بعض الأفارقة في تعزيز علاقاتهم الداخلية. وبالتالي، لم يتحقق تحرير القارة من كونها حديقة خلفية وإنما ظلت كيانا له مصالح وأهداف خاصة به. كما لم تنتقل من كونها سوقاً لتصنيع المواد الأوروبية إلى مصنع لهذه المواد. وبالتوازي مع هذا التحول الاقتصادي، لا يزال اقتصاد القارة يعتمد على الموارد الأولية بينما يسعى نحو مزيد من النمو والنشاط. (حلاب، 2024، الصفحات 485-504)

أما في العصر الحديث فقد تأسست منظمة الوحدة الإفريقية في عام 1963، تزامناً مع الحرب الباردة آنذاك. وقد جاءت من خلال نصوصها برغبة في حل النزاعات داخل القارة الإفريقية، وكان هدفها الأسمى سياسياً يتمثل في مواجهة الاستعمار وتحرير دول القارة من أجل الحفاظ على مكسب الاستقلال. وقد أوردت عدة مبادئ في ميثاق المنظمة التي تصب في ذات هذا الهدف السامي. وبعد ما حققته المنظمة من نجاحات وما شهدته من إخفاقات، تبين للمنظمة وأعضاؤها أنها ليست قادرة على مواجهة تحديات العصر.

تأسست منظمة الوحدة الإفريقية بشكل أساسي بهدف القضاء على الاستعمار وآثاره المتبقية، مثل الحدود الموروثة والفقر والمرض والنزاعات القبلية واستغلال ثروات الدول الإفريقية وشعوبها بشكل مخز. وكانت الرغبة في وضع حد لهذا الظلم هي التي دفعت إلى إنشاء الاتحاد الإفريقي كوسيلة للتعاون والتضامن الدوليين، من خلال تنسيق السياسات المشتركة في مجالات السلم والأمن والتنمية الاقتصادية ومكافحة التمييز العنصري. وقد حل الاتحاد الإفريقي محل منظمة الوحدة الإفريقية بعد مصادقة مؤتمر القمة الإفريقي على قانون تأسيسه بعد سنتين من انعقاد مؤتمر سرت بلبيبا. (هشام، 2020)

المطلب الثاني: عوامل تفعيل التكامل الافريقي.

تتطلب عملية تفعيل التكامل الأفريقي مجموعة من الخطوات السياسية والأمنية والاجتماعية كخطوة أولى، لذا سيتم تقسيم هذا المطلب إلى: أولاً: العوامل السياسية والأمنية، ثانياً: العوامل المؤسسية والاجتماعية.

الفرع الاول: العوامل السياسية والأمنية.

تشكل الإرادة السياسية عاملاً مؤثراً بشكل كبير على تفعيل (التكامل) الأفريقي، حيث تعتبر القضايا السياسية والصراعات العرقية والحروب الأهلية من أبرز التحديات التي تواجهها الدول والمنظمات في هذه القارة. لذا، يجب ضمان استقرار سياسي داخلي في تلك الدول لتسهيل عملية التكامل. تعاني العديد من الدول الأفريقية من غياب التداول السلمي للسلطة، مما أدى إلى تفشي العنف في القارة نتيجة الصراعات المتعلقة بالسلطة السياسية، وهذا أثر بشكل ملحوظ على سرعة تنفيذ عملية التكامل.

يعتبر الاستقرار السياسي في الدول الإفريقية أحد الأسس الرئيسية التي تساهم في تحقيق التكامل الاقتصادي والمستويات الأخرى. لكن متطلبات هذا الاستقرار تتطلب تداول السلطة بشكل سلمي وديمقراطي، وفرض الشرعية والسيادة، ووضع استراتيجيات تتميز بالاستمرارية، خاصة تلك التي تشمل توجيه السياسات الخارجية. ولذلك يجب تعزيز الحكم الرشيد وبناء هياكل سياسية ودستورية شرعية على جميع المستويات، وخاصة تلك المرتبطة بالسلطة السياسية.

بالإضافة إلى ذلك، فإن إنشاء مؤسسات وطنية تتولى تفعيل السياسات التكاملية الإقليمية سيساعد على تقليص أحد العوائق التي تواجه التكامل الإقليمي في أفريقيا، وهي عدم الالتزام بالاتفاقيات المتفق عليها بين الدول الأفريقية. وهذا يتماشى مع ما ينص عليه القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي والذي يؤكد على أهمية وجود سياسة دفاعية موحدة، وحق تدخل الاتحاد في حالة وقوع أوضاع خطيرة بناءً على قرار المؤتمر، وتعزيز الاعتماد على الذات ضمن إطار الاتحاد، كما يرفض التغييرات السياسية غير الدستورية في الدول الأعضاء. مثال جيد على ذلك هو: عندما رفض الاتحاد الأفريقي الانقلاب العسكري الذي حدث في موريتانيا في 6 أغسطس 2008 بقيادة المجلس الأعلى برئاسة الجنرال محمد ولد عبد العزيز. هذا الأمر كان له صدى إيجابي لدى الشعب الموريتاني. (REPPRT, 2025)

الفرع الثاني: العوامل المؤسسية والاجتماعية.

يعتمد نجاح التكامل بشكل كبير على كفاءة ونوعية الأجهزة والمؤسسات التي تشرف وتوجه نشاطه، وبالتالي ينبغي على كل تكتل تأسيس مؤسسات وتنظيمات تتناسب مع احتياجاته نظراً للاختلاف في الظروف ومتطلبات التكتل. لذا يجب تعزيز القدرات التكاملية وترشيد المنظمات الإقليمية الأفريقية المتعددة، والتي يمكن اعتبارها قاعدة أساسية لتحقيق التكامل الأفريقي، من خلال اتباع استراتيجيات أكثر

فعالية، ومنح الدور الأبرز للمتقنين والشباب والمتخصصين، مع التركيز على المقومات الاستراتيجية والإدارية والفنية للمؤسسات الإقليمية المقترح إنشاؤها أو الموجودة بالفعل.

من الضروري إعادة هيكلة بعض المؤسسات ودمج بعضها الآخر، بهدف تجميع الموارد وجعلها تحت تصرف الكيانات التي تتمتع بكفاءة كبيرة في الإدارة. كما يجب القضاء على المنافسة غير التقليدية بين تجمعات إقليمية أفريقية متعددة تتداخل أهدافها. وفي ذات الوقت، يتوجب تنسيق السياسات الاقتصادية داخل كل إقليم.

من المهم أن تتولى الجماعة الاقتصادية الأفريقية دورًا حيويًا في ضبط هذه التكتلات من خلال متابعة أدائها، وتوجيه استراتيجيتها، وتقييم المشكلات التي تواجهها. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي تفعيل النظام الأمني الأفريقي المشترك لمواجهة قضايا التطرف الديني والتخريب عبر الحدود والنزاعات المسلحة في القارة.

من جهة أخرى، ينبغي على الدول الإفريقية المنطوية تحت راية الاتحاد الإفريقي تعزيز فعالية بنك التنمية الإفريقي وبنك الاستيراد والتصدير اللذان يعتبران من الأدوات الأساسية الداعمة اقتصاديا لتلك الدول. يمكن تحقيق ذلك عن طريق تنظيم المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي أسسه الاتحاد الإفريقي، والذي يتيح في الوقت نفسه التنسيق والاتفاق بين المؤسسات الوطنية والإقليمية وتبادل البيانات والمعلومات والتشاور قبل اتخاذ القرارات وتنفيذها بعد إصدارها والالتزام بالقواعد.

ويجب أن يتم تقادي التناقض بين الكيانات المحلية والإقليمية. ومن الضروري أن تأتي القرارات الناجحة من أعلى المستويات، مما يستدعي إلى اجتماع رؤساء الدول والحكومات في الاتحاد الإفريقي للقيام بدورها وفقًا لهذا السياق. كما ينبغي أن تكون مؤسسات التكامل التابعة للاتحاد الإفريقي منصة للتعبير عن مواقف القارة الإفريقية المشتركة في المفاوضات الدولية. (عبود، 2021)

المبحث الثالث: الدراسات السابقة.

تركزت هذه الدراسات على تحليل مفهوم التكامل الاقتصادي في أفريقيا، ودور الهيئات والمؤسسات مثل البنك الإفريقي لاستيراد والتصدير في دعم هذا التكامل. فقد تطوّر التكامل الإفريقي من مجرد تبادل

تجاري إلى رؤى أوسع تشمل السياسات الاقتصادية المشتركة، الاستثمار في البنية التحتية، وتعزيز القدرات الإنتاجية للدول الأعضاء.

سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق الى أهم الدراسات السابقة التي لها علاقة بالموضوع:

المطلب الأول: الدراسات العربية.

الدراسة الأولى: (مريم، 2024) مقال تحت عنوان البنك الافريقي للتصدير والاستيراد كأداة رئيسية لتنفيذ اتفاقية التجارة الحرة القارية الافريقية.

هدفت هذه الدراسة لمعرفة مساهمة بنك التصدير والاستيراد الإفريقي في تنفيذ أهداف اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية باعتباره مؤسسة لإدارة الأزمات من خلال دوره الاستراتيجي في تعزيز وتمويل التجارة بين الدول الإفريقية. بناءً على ذلك يهدف هذا المقال إلى الكشف عن هذا الدور الاستراتيجي من خلال تبني البنك تمويل نمو التجارة بين الدول الإفريقية بشكل مباشر، بالإضافة إلى توسيع البنية التحتية للتجارة وتطوير النظم التكنولوجية لإزالة المعوقات أمام الدول الإفريقية في التجارة. ونستخلص في الأخير دور البنك والأثر الذي يحدثه على اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية من خلال إبراز مجموعة البرامج والمرافق المبتكرة التي طورها البنك الإفريقي للتصدير والاستيراد لدعم منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، وذلك من خلال رفع تمويله المخصص بشكل ملحوظ لتعزيز التجارة البينية الإفريقية، ودعمه لركيزة التصنيع وتنمية الصادرات.

الدراسة الثانية: (ابراهيم، 2023) مقال تحت عنوان افاق التكامل الاقتصادي الافريقي في ظل تفعيل اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية -دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري-

هدفت هذه الدراسة الي تقصي الدور الاقتصادي لمنطقة التجارة الحرة القارية الافريقية ومدى جدواها على الاقتصاد الافريقي عامة والمصري خاصة، سعياً للإجابة عن تساؤل رئيسي: هل منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية قادرة على تحقيق التكامل الاقتصادي الاقليمي في ظل العديد من التحديات التي تواجه وتعرقل تحقيق هذا التكامل؟

توصل البحث الي أن هناك تحديات تعرقل التكامل الإقليمي، وأنه مع الاخذ بالتوصيات والحلول المقترحة لمجابهة تلك التحديات فمن المقرر أن تُسهم هذه المنطقة الاقتصادية في تعزيز النمو

الاقتصادي لدول القارة، وذلك عبر المساهمة في الحد من معدلات الفقر، فضلا عن تعزيز التجارة البينية بين الدول الإفريقية على عدة مستويات، مع تراجع تكاليف الشحن، والحواجز الجمركية والتجارية، ومن ثم تصاعد وتيرة الانفتاح الاقتصادي، وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية للقارة.

الدراسة الثالثة: (الزهراني، 2023) مقال تحت عنوان التكامل الإقليمي في بعض الدول العربية.

تهدف هذه الدراسة إلى مراجعة الأدبيات التي تناولت التكامل الإقليمي في بعض الدول العربية، للتعرف على مفهومه وطبيعته وأثره على الدول المشاركة. ولتحقيق هدف هذه الدراسة فقد تم الاعتماد على أسلوب البحث النوعي، وفقاً لمعايير عناصر إعداد التقارير المفصلة للمراجعات المنهجية، وذلك للتعرف على الآراء المختلفة للباحثين حول التكامل الإقليمي في الدول العربية. وقد بلغ عدد الدراسات التي تم فحصها [15] دراسة. وبعد تحليل نتائج تلك الدراسات، توصلت الدراسة الحالية إلى العديد من العوامل المُثبِّطة لعملية التكامل الإقليمي، بالإضافة إلى العديد من العوامل المُحفِّزة لها. كما قدمت الدراسة الحالية عدداً من التوصيات، اشتملت على ضرورة إطلاق مبادرات تعزز التكامل الإقليمي بين الدول العربية، من خلال التغلب على كافة الاختلافات والتفاوتات فيما بينها، وذلك لخلق بيئة اقتصادية مواتية للنمو والتنمية في المنطقة. بالإضافة إلى توسيع دائرة التعاون مع الدول الأخرى، بما يدعم انخراط الدول العربية في التجارة الدولية، تعزيزاً للتعاون الدولي. كما أوصى الباحثات بضرورة إجراء المزيد من الدراسات المُشابهة، حول التكتلات الاقتصادية الدولية في المنطقة العربية، مثل الاتحاد الأوروبي ورابطة دول جنوب شرق آسيا، مما يعني تنويع الشركاء وتوسيع مجال الفرص الاقتصادية لكافة الدول العربية.

الدراسة الرابعة: (معماري، 2018) مقال تحت عنوان توجه الجزائر نحو البنك الإفريقي للتنمية

لتمويل برنامج دعم التنافسية الصناعية والطاقة آفاق 2030.

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة مساعي البنك الإفريقي للتنمية في منح قرض للحكومة الجزائرية في جويلية 2016 لتمويل برنامج دعم التنافسية الصناعية والطاقة، باعتبار الجزائر عضو من أعضاء البنك، ولحاجتها الماسة لذلك التمويل. وكذا العقبات التي تعترض تجسيد برنامج دعم التنافسية الصناعية والطاقة وخلصت الدراسة إلى أن أهم تحديات تمويل البنك الإفريقي للتنمية لدعم التنافسية الصناعية والطاقة تتمثل في الحواجز التجارية والجمركية، خاصة في 2016 تم اللجوء الى تقييد التجارة

الخارجية وما قد يحد ذلك من حرية تنقل رؤوس الأموال، وتوصي الدراسة بضرورة تحسين بيئة الأعمال لتنمية القطاع الخاص وتعزيز قدرته التنافسية.

الدراسة الخامسة: (شيخ، 2018) مقال تحت عنوان واقع التكامل الاقتصادي الإقليمي لأفريقيا.

هدفت هذه الدراسة الى تقييم واقع التكامل الاقتصادي الافريقي الصادر عن الاتحاد الافريقي سنة 2016 باعتباره أداة تسمح بتقييم أداء المجموعات الاقتصادية الأفريقية الثمانية من خلال الأبعاد المكونة له والمؤشرات الفرعية التي تندرج تحتها. وقد حصلت أفريقيا على متوسط قدره 0.45 من 1، وهو معدل دون الوسط يعكس مدى تباطؤ عملية التكامل الأفريقي مقارنة بالمراحل التي حددتها اتفاقية أبوجا عام 1994. ولتحسين وضعية التكامل الأفريقي فقد أقر الاتحاد الأفريقي مجموعة من المبادرات أبرزها إقرار خطة الحد الأدنى من التكامل ومشروع منطقة التبادل الحر القارية. كما باشرت التجمعات الاقتصادية المتمثلة في الكوميسا، السادك وجماعة شرق أفريقيا مفاوضاتها من أجل إنشاء منطقة تبادل حر.

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية.

الدراسة الأولى (kapoor, 2023) تقرير بعنوان Regional Integration Policy and

Strategy

هدف هذا التقرير دراسة سياسات واستراتيجيات التكامل الإقليمي، مع التركيز على كيفية تعزيز الارتباط الاقتصادي بين الدول، وخصوصا في السياق الإفريقي، عن طريق إنشاء هياكل سياسية ومؤسسية فعالة. ويسعى أيضًا إلى تقييم دور الاتفاقات التجارية الإقليمية والمبادرات القارية في تعزيز التكامل، وزيادة كفاءة الأسواق، وتسهيل حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين البلدان. كما يتناول التقرير أهمية التنسيق بين السياسات الوطنية والإقليمية وتعزيز البنية التحتية والتكامل المؤسسي، باعتبارها عوامل حيوية لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام وزيادة قدرة القارة على المنافسة في الاقتصاد العالمي.

الدراسة الثانية: (Mbandiwa, 2021) مقال بعنوان An Analysis of the Role of

the African Development Bank Group in the African Economy

تهدف هذه الورقة إلى إظهار كيف أن بنك التنمية الأفريقي مُخترق من قبل كبار القادة الفاسدين في أفريقيا. لا يرجع التدهور الاقتصادي في أفريقيا إلى نقص الموارد، بل إلى سوء التخطيط والإثراء الذاتي من قبل القادة الأفارقة، بمن فيهم قادة مجموعة بنك التنمية الأفريقي. طبقت هذه الدراسة منهجية بحث ثانوية. تم استخدام منهجية البحث الثانوي لأن المعلومات أو البيانات متاحة حاليًا في أوراق المؤتمرات، والجرائد الرسمية الحكومية، ومقالات الصحف، واستنتاجات الاجتماعات عبر الإنترنت، والمقابلات بين الصحفيين والقادة الأفارقة. تستند النتائج المعروضة في هذه الورقة إلى البيانات المتاحة، وتختتم الورقة بالقول إن مجموعة بنك التنمية الأفريقي تُستخدم كمنصة لاستغلال الموارد العامة في الدول الأفريقية.

الدراسة الثالثة: (Rocha، 2019) تقرير بعنوان **Economic Integration of Africa in the 21st Century: Complex Network and Panel Regression**

هدفت هذه الدراسة إلى فحص طبيعة ومدى التكامل الاقتصادي في إفريقيا خلال القرن الواحد والعشرين، عبر دراسة شبكة التجارة البينية بين الدول الإفريقية وتحديد العناصر المؤثرة في مستوى اندماجها الاقتصادي. كما تهدف إلى تقييم تأثير العوامل الاقتصادية والمؤسسية، مثل مستوى التنمية، جودة المؤسسات، الاتفاقيات التجارية الإقليمية، الاستثمار الأجنبي المباشر، ورأس المال البشري، على تقوية الروابط الاقتصادية داخل القارة. تستند الدراسة إلى أساليب كمية حديثة، مثل تحليل الشبكات والنماذج القياسية، بهدف توفير فهم معمق لديناميكية التكامل الإفريقي. كما تهدف إلى تقديم توصيات لدعم تعزيز التجارة البينية وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة في إفريقيا.

الدراسة الرابعة: (Marinov، 2014) ورقة بحثية بعنوان **Economic Integration in Africa**

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف مسار التكامل الاقتصادي في إفريقيا من خلال فحص تطور المبادرات والتجمعات الاقتصادية داخل القارة، مع إيلاء اهتمام خاص لمدى تقدمها نحو إنجاز مشروع المجتمع الاقتصادي الإفريقي. كما تهدف الدراسة إلى تقييم فعالية المجموعات الاقتصادية الإقليمية الإفريقية، من حيث تحقيق أهدافها وإنجازاتها، بالإضافة إلى التحديات التي تعترض سبيل تعزيز التكامل الاقتصادي على مستوى القارة. تظهر الدراسة أيضًا أهمية مراحل التكامل الاقتصادي التدريجي، مثل

مناطق التجارة الحرة والاتحادات الجمركية والسوق المشتركة، مع توضيح الفجوة بين الأهداف المعلنة والنتائج الفعلية على أرض الواقع. كما تشمل تحليل العوائق المؤسسية والاقتصادية التي تعرقل تحقيق تكامل إفريقي فعال ومستدام.

The Theory of Economic كتاب بعنوان (1961، Bela،)

Integration.

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح كيف تسعى الدول لتحقيق مستويات أعلى من التعاون الاقتصادي عن طريق إزالة العوائق التجارية وتعزيز التنسيق في السياسات الاقتصادية. كما تتناول الدراسة تحليل مختلف مراحل التكامل، بدءاً من منطقة التجارة الحرة وصولاً إلى الاتحاد الاقتصادي والنقدي، مع التأكيد على الشروط الضرورية لتحقيق نجاح هذه العملية. كما تهدف هذه الدراسة إلى تحديد المكاسب المتوقعة، مثل زيادة التجارة وتحقيق التوفير الكبير، إلى جانب التحديات المحتملة التي قد تواجه الدول الأعضاء، وخاصة فيما يتعلق بفقدان جزء من السيادة الاقتصادية وعدم التوازن في الفوائد بين الدول. تندرج هذه الدراسة ضمن الإطار النظري الذي يسعى لفهم دوافع التكامل الاقتصادي وتأثيراته على النمو والتنمية، مما يعزز القدرة على تقييم التجارب الإقليمية المتنوعة.

المطلب الثالث: ما يميز هذا الدراسة عن الدراسات السابقة.

هدفت الدراسات السابقة الى:

دراسة الوضعية الحالية للتكامل الاقتصادي والإقليمي في إفريقيا من وجهة نظر نظرية وعملية. حيث تركز على دور التكتلات الاقتصادية والهيئات المالية، وخصوصاً البنك الإفريقي للاستيراد والتصدير، في تعزيز النمو الاقتصادي والتعاون بين الدول الإفريقية. كما تهدف هذه الدراسات إلى تحديد العوامل التي تعوق أو تدعم التكامل، تقييم التجارب العملية لتلك التكتلات الاقتصادية، واستكشاف الآليات والسياسات التي يمكن أن تساهم في تعزيز التجارة بين الدول الإفريقية، تطوير البنية التحتية وتعزيز المؤسسات الإقليمية لتحقيق تكامل دائم ونمو اقتصادي مستدام على مستوى القارة الإفريقية.

وتتميز هذه الدراسة ب:

بعد التطرق للمفاهيم الأساسية حول التكامل الإقليمي والافريقي وبيان أهدافه ودوافعه وعوامله تميزت هذه الدراسة بأنها تركز بشكل أساسي على البنك الافريقي للاستيراد والتصدير كفاعل رئيسي، وهو ما يميزها عن الأبحاث السابقة التي تناولت البنك بطريقة جزئية أو من خلال تحليل محدود لاستراتيجياته التمويلية. فهي تستعرض الدور الحقيقي للبنك في دعم مشاريع التكامل الاقتصادي عبر السياسات والتمويل والبرامج التنموية، وتستكشف تأثير هذه المبادرات على التعاون الاقتصادي بين الدول الإفريقية وتعزيز القدرة الإنتاجية والبنية التحتية الإقليمية.

حيث تساهم هذه الدراسة أيضا في سد فجوة بحثية مهمة تتعلق بالإهمال أو ضعف التركيز على التحديات العملية التي تواجه التكامل الافريقي في ظل التوترات

، مما يجعلها مرجعاً أساسياً لفهم كيفية تعزيز التكامل الاقتصادي الإفريقي وتحقيق التنمية المستدامة عبر دعم البنك الإفريقي.

خلاصة الفصل:

يسلط هذا الفصل الضوء على الإطار العام للتكامل الاقتصادي الإقليمي حيث يقوم بالتنسيق بين مجموعة من الدول بهدف إزالة العقبات التجارية وتعزيز النمو الاقتصادي المشترك عبر تسهيل حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال والعمالة. ويتجلى ذلك في عدة أشكال مثل الاتحاد الجمركي والسوق المشتركة والاتحاد الاقتصادي. بينما يركز الإطار العام للتكامل الإفريقي على إنشاء وحدة اقتصادية شاملة للقارة من خلال تطوير التجارة بين الدول، تحسين البنية التحتية، تعزيز الاستثمار، وتقوية التنمية المستدامة والقدرة التفاوضية للقارة، بدعم مؤسسات مثل البنك الإفريقي للاستيراد والتصدير والجماعات الاقتصادية الإقليمية. ويعتبر التكامل الإقليمي عنصراً أساسياً لبناء سوق موحد في أفريقيا، حيث تساعد التجارب الإقليمية على تقليص الفجوات الاقتصادية بين البلدان وتعزيز فرص نجاح التكامل على مستوى القارة.

**الفصل الثاني: المؤسسات المالية
الافريقية دعامة التكامل الاقليمي
الافريقي.**

تمهيد الفصل:

يُعتبر كل من بنك التنمية الإفريقي والبنك الإفريقي للتصدير والاستيراد من المؤسسات المالية الرائدة في دعم عملية التكامل الاقتصادي الإفريقي، وذلك عن طريق تمويل مشاريع التنمية وتيسير التجارة البينية. يهدف هذا القسم العملي إلى تسليط الضوء على دور هاتين المؤسستين في تعزيز التكامل الاقتصادي بين الدول الإفريقية.

وبغرض دراسة دور كل منها تم تقسيم الفصل الى أربع مباحث:

المبحث الأول: الإطار النظري للمؤسسات المالية الافريقية.

المبحث الثاني: واقع التجارة والتكامل الافريقي.

المبحث لثالث: تحديات ومكاسب التكامل الافريقي.

المبحث الرابع: تقييم تجربة البنك الافريقي للاستيراد والتصدير

المبحث الأول: الإطار النظري للمؤسسات المالية الإفريقية.

يتمحور الإطار النظري لبنك التنمية الإفريقي وبنك الاستيراد والتصدير الإفريقي كونهما مؤسستين ماليتين إقليميتين تسعيان إلى تعزيز النمو الاقتصادي وتعزيز الاندماج الإفريقي. بنك التنمية الإفريقي يركز على تمويل المشاريع ذات الأمد الطويل، في حين يسعى بنك الاستيراد والتصدير إلى تسهيل التجارة بين الدول الإفريقية ودعم عمليات الاستيراد والتصدير. تشكل هذه العناصر معاً قاعدة مهمة لتعزيز النمو الاقتصادي والاستقرار المالي في داخل القارة.

المطلب الأول: بنك التنمية الإفريقي.

يعتبر بنك التنمية الإفريقي واحدًا من المؤسسات المالية الإقليمية الرائدة التي تم تأسيسها بغرض تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في القارة الإفريقية، وذلك عبر دعم المشاريع الاستراتيجية، وتشجيع الاستثمار، وتقوية البنية التحتية في الدول الأعضاء. يكتسب هذا المصرف أهمية متزايدة في إطار المساعي الرامية إلى تحقيق الوحدة الإفريقية، ولا سيما من خلال دوره في تجميع وتوجيه الموارد نحو القطاعات ذات الأهمية. في هذا السياق، يسعى هذا المطلب إلى دراسة بنك التنمية الإفريقي من حيث تأسيسه، أهدافه، وأدواره الرئيسية في تعزيز التنمية والتكامل داخل القارة.

الفرع الأول: تعريفه:

مجموعة بنك التنمية الإفريقي (ADB) هي مؤسسة تمويل إنمائية إقليمية متعددة الأطراف، تم إنشاؤها للمساهمة في التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي للبلدان الإفريقية التي تعتبر البلدان الإقليمية الأعضاء في المؤسسة RMCS .

وتأسس بنك التنمية الإفريقي عقب اتفاقية وقعتها الدول الأعضاء في 14 أغسطس 1963م في الخرطوم، السودان، والتي أصبحت سارية المفعول في 10 سبتمبر 1964م.

ويتألف البنك الإفريقي للتنمية من ثلاثة كيانات بنك التنمية الإفريقي (ADB) ، وصندوق التنمية الإفريقي (ADF) وصندوق نيجيريا الاستئماني (NTF) .

وبصفته المؤسسة الرئيسية لتمويل التنمية في القارة تتمثل مهمة بنك التنمية الإفريقي في المساعدة في الحد من الفقر، وتحسين الظروف المعيشية للأفارقة، وتعبئة الموارد من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للقارة.

ويقع المقر الرئيسي لبنك التنمية الإفريقي رسمياً في أبيدجان كوت ديفوار. (African Development Bank Operational Priorities، 2025)

الفرع الثاني: أهدافه.

تتمثل رؤية مجموعة البنك الدولي في قارة مستقرة ومتكاملة ومزدهرة، تضم اقتصادات تنافسية ومتنوعة ومتنامية بشكل مستدام وتشارك مشاركة كاملة في التجارة والاستثمار العالميين. وتهدف المجموعة إلى تعزيز التكامل الإقليمي والاقتصادي في القارة من خلال زيادة فعالية دعمها للدول الإفريقية والمنظمات الإقليمية والقطاع الخاص.

يهدف التكامل الاقتصادي الإقليمي إلى خلق أسواق أكبر وأكثر جاذبية، وربط الدول غير الساحلية بالأسواق الدولية، ودعم التجارة البينية الإفريقية. ولذلك، تركز استراتيجية البنك على ركيزتين متكاملتين: الأولى هي دعم تطوير البنية التحتية الإقليمية، والثانية هي تعزيز التصنيع والتجارة. وسيسهم في التنفيذ ركيزة شاملة تتمثل في تعزيز الآليات والقدرات المؤسسية على المستويين القطري والإقليمي.

ولتعزيز النمو الشامل والانتقال إلى النمو الأخضر في إطار هذه الاستراتيجية، يعالج البنك المعوقات الرئيسية لتعزيز التجارة والاستثمار داخل أفريقيا، وزيادة مشاركة القارة في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية، ودعم والاستثمار داخل إفريقيا، وزيادة مشاركة القارة في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية، ودعم إضافة القيمة وخلق فرص العمل، واستخدام التكنولوجيا لتطوير بنية تحتية أنظف.

تستخدم أدواتها المعرفية ومساعدتها التقنية ودورها كشريك استراتيجي وممول محفز لتعزيز الشمول الاقتصادي، بما في ذلك البلدان التي تعاني من أوضاع هشة، والمؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر، والنساء والشباب.

كما يولي البنك اهتماماً كبيراً بتعزيز النمو الأخضر، وحماية البيئة، وإدارة المعرفة. (بنك التنمية الإفريقي 2026)

الفرع الثالث: مهامه.

تتمثل مهمة مجموعة بنك التنمية الإفريقي في المساعدة على الحد من الفقر وتحسين الظروف المعيشية للأفارقة وتعبئة الموارد من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية للقارة.

ومع وضع هذا الهدف في الاعتبار، تهدف المؤسسة إلى مساعدة البلدان الإفريقية فرديا وجماعيا في جهودها الرامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة والتقدم الاجتماعي.

وتقع مكافحة الفقر في صميم الجهود التي تبذلها القارة لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام. وتحقيقا لهذه الغاية، يسعى البنك إلى تحفيز وتعبئة الموارد الداخلية والخارجية لتشجيع الاستثمارات فضلا عن تزويد بلدانه الأعضاء الإقليمية بالمساعدة التقنية والمالية.

الفرع الرابع: نشأة بنك التنمية الإفريقي.

في اجتماع عقد في الخرطوم، السودان، في سبتمبر 1964، اتفق ممثلو 25 دولة إفريقية على رؤية إنشاء بنك قادر على دفع عجلة التنمية الاقتصادية في جميع أنحاء أفريقيا من خلال حشد رؤوس أموال إضافية. وقد أدى هذا إلى تأسيس بنك التنمية الإفريقي، الذي تم تحديد هدفه الرئيسي بوضوح: "تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والحد من الفقر في أفريقيا". وفي سبيل تحقيق هذا الهدف، ركز البنك على مشاريع تشمل الطاقة الكهربائية الموثوقة، ومياه الشرب النظيفة، والرعاية الصحية، والتعليم، والنقل، وغيرها من القطاعات الحيوية.

العقد الأول: 1964 - 1974

في البداية، كان البنك مؤسسة متواضعة لا يتجاوز عدد موظفيها عشرة أشخاص، يعملون من مكاتب اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في أديس أبابا، إثيوبيا. وبعد عام، اتخذت خطوة هامة بإنشاء مقر جديد في أبيدجان، ساحل العاج، تحت قيادة أول رئيس للبنك السوداني مأمون بهيري (1967-1970).

وقد حفز المقر الجديد إنشاء آلية لتمويل مشاريع جديدة، ركز أول مشروعين منها على قرض لإنشاء طرق جديدة في كينيا وحصّة في بنك التنمية الوطني في سيراليون.

كان البنك حريصاً على ضمان مصدرين إضافيين للتمويل الأول هو صندوق التنمية الإفريقي الذي تم إنشاؤه في نوفمبر 1972 بدعم من 13 دولة غير أفريقية، والثاني هو الصندوق النيجيري الخاص، الذي تم إطلاقه بعد أربع سنوات بالشراكة مع الحكومة الفيدرالية النيجيرية.

العقد الثاني: 1974-1984

في عام 1974، تمت الموافقة على زيادة رأس المال العام بمقدار 206 ملايين دولار أمريكي وتم إطلاق صندوق التنمية الإفريقي رسمياً. كان هذا العقد مليئاً بالتحديات للقارة، حيث سعت الدول المستوردة للنفط إلى مواجهة ارتفاعين هائلين في أسعار المواد الهيدروكربونية عامي 1973 و1979. واستجابة لذلك، وافق مساهمو البنك على دعوة دول غير أفريقية للانضمام كأعضاء. واستمرت المفاوضات حول كيفية تنفيذ ذلك من عام 1977 إلى عام 1979. وبفضل تبني هذه الاستراتيجية بنجاح، تمكن البنك من تحسين تصنيفه الائتماني ومكانته عالمياً.

وفي عام 1983، شارك 17 عضواً من خارج المنطقة في الاجتماعات السنوية للبنك.

العقد الثالث: 1984-1994

مع دخول البنك عقده الثالث، توسعت محفظة استثماراته بشكل ملحوظ، وبحلول عام 1984، كان قد أصدر قروضاً ومنحاً بقيمة 880 مليون دولار أمريكي. وقد حدث ذلك خلال عقد ركز على تعزيز التكامل الإقليمي.

لتحقيق هذا الهدف، شكل البنك فريقاً قوياً من الأفراد ذوي الخبرة والكفاءة، ونوع نطاق مهامه للتركيز على التحديات الجديدة، ولا سيما مشروعه الأول في مجال التمويل الأصغر في عام 1987، جمعت الزيادة الرابعة في رأس مال البنك 22.3 مليار دولار أمريكي، مما مكن البنك من الموافقة على برنامج إقراض بقيمة 13 مليار دولار أمريكي في عام 1988. ونمت عمليات البنك بالطرء مع توسع نطاق عمله وبحلول عام 1989، بلغ إجمالي عدد الموظفين 1100 موظف.

العقد الرابع: 1994-2004

بحلول عام 1994، بلغ إجمالي قروض ومنح البنك 1.4 مليار دولار أمريكي.

وبعد عام، انتخب البنك رئيسه السادس عمر كجاج من المغرب. وتحت قيادته، أطلق البنك استراتيجية تركز على إنشاء فرق قطرية لتحسين استثماراته ودعمه، بما يتماشى مع أولويات التنمية الرئيسية التي حددتها الدول الأعضاء في جميع أنحاء القارة.

كما عزز البنك قدرته على رصد وتقييم المشاريع التي كان يمولها. وقد تم التركيز على ثلاثة محاور منذ عام 1997، وهي الاستثمار في الزراعة، وتشجيع تنمية القطاع الخاص والتركيز بشكل خاص على تنمية رأس المال البشري، ولا سيما فيما يتعلق بالمرأة.

في عام 2000، أعيد تعيين عمر كجاج لفترة ثانية، وفي عام 2003، انتقل البنك مؤقتاً إلى تونس بسبب الاضطرابات السياسية في ساحل العاج.

العقد الخامس: 2004-2014

انتخب دونالد كابيروكا من رواندا رئيساً سابعاً للبنك في عام 2005.

هيمنت الأزمة المالية العالمية لعام 2008 على العقد الخامس من القرن الحادي والعشرين والتي عصفت بأسواق رأس المال العالمية في أعقاب انهيار بنك بير ستيرنز الاستثماري الأمريكي في وول ستريت. واستجابة لذلك، طلب من بنك التنمية الأفريقي وضع استراتيجية منسقة لمعالجة العقبات المدمرة التي تعيق الائتمان والاستثمار والتنمية الاقتصادية الناجمة عن الأزمة المالية العالمية.

أثبتت استجابة البنك في هذا الوقت الحرج نجاحها.

العقد السادس: 2014-2024

اتسم العقد الأخير في تاريخ البنك بالسعي نحو تحقيق تحول اقتصادي مستدام وشامل للقارة الأفريقية، من خلال الابتكار والشراكات والاستثمارات الضخمة.

وفي عام 2018، أطلق البنك الدولي، بالتعاون مع سبعة شركاء، منتدى الاستثمار الإفريقي الذي يُعد السوق الاستثماري الأبرز في القارة.

وقد استقطب المنتدى حتى الآن استثمارات تجاوزت 180 مليار دولار أمريكي. وبعد عام، أطلقت مبادرة "من الصحراء إلى الطاقة"، وهي برنامج للطاقة المتجددة بقيمة 20 مليار دولار أمريكي، تهدف إلى توليد 10 جيجاواط من الطاقة الشمسية لـ 250 مليون نسمة في 11 دولة من دول الساحل، مما يُنشئ أكبر منطقة للطاقة الشمسية في العالم.

في عام 2019، وافق المساهمون على رفع رأس مال البنك المصرح به من 93 مليار دولار أمريكي إلى 208 مليارات دولار أمريكي، أي بزيادة قدرها 150%، وهي الأكبر في تاريخه الممتد لستين عامًا.

وقد أدى تعزيز قاعدة رأس المال هذه إلى ارتفاع الإقراض السنوي للبنك من 5.5 مليار دولار أمريكي في عام 2020 إلى 6 مليارات دولار أمريكي (4.51 مليار دولار أمريكي) في عام 2021، ثم إلى 8.9 مليار دولار أمريكي (6.16 مليار دولار أمريكي) في 31 ديسمبر 2022، حيث بلغ إجمالي أصول البنك حينها حوالي 60 مليار دولار أمريكي.

في عام 2024، ضاعف البنك تركيزه على آليات التمويل المبتكرة. وفي يناير، أصدر بنجاح أول سندات رأسمالية هجينة مستدامة مقومة بالدولار الأمريكي بقيمة 750 مليون دولار أمريكي). ويأتي هذا التمويل غير المسبوق مدفوعاً بهدف البنك لتوسيع نطاق استثماراته وتأثيره بشكل كبير في جميع أنحاء القارة. ومن المتوقع أن تتضاعف قدرة البنك على الاقتراض أربع مرات بعد حملته الناجحة لاستخدام حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي كرأس مال هجين في أبريل 2024، وافق مجلس إدارة البنك على استراتيجيته العشرية للفترة 2024-2033 وتعطي هذه الاستراتيجية الجديدة الأولوية لهدفين رئيسيين هما النمو الشامل والتحول إلى النمو الأخضر، استجابةً للتوجه نحو التنمية المستدامة بيئياً في الدول الإفريقية. (بنك التنمية الإفريقي، 2024)

المطلب الثاني: البنك الإفريقي للتصدير والاستيراد.

يُعدّ البنك الإفريقي للاستيراد والتصدير من أبرز المؤسسات المالية في إفريقيا التي تم تأسيسها بغرض تعزيز التجارة الداخلية والخارجية للقارة، من خلال تقديم الدعم لعمليات الاستيراد والتصدير وتوفير التمويل الضروري للدول والمشروعات الإفريقية. هذا البنك لعب دوراً حيوياً في تعزيز التجارة وتحسين التكامل الاقتصادي بين الدول الإفريقية، مما يجعله أداة رئيسية في سبيل تحقيق الاندماج الاقتصادي الإفريقي. في هذا الإطار، يسعى هذا المطلب إلى تحليل نشأة وأهداف البنك الإفريقي للاستيراد والتصدير، بالإضافة إلى دراسة أهم أدواره في تعزيز التجارة والتنمية داخل القارة.

الفرع الأول: تعريفه.

أنشئ البنك الإفريقي للاستيراد والتصدير (أفريكسيم بنك) African Export Import Bank (Afreximbank) في عام 1987 برعاية البنك الإفريقي للتنمية، بهدف تسهيل وتطوير وتوسيع التجارة بين الدول الإفريقية وخارجها.

وهو مؤسسة مالية دولية تأسست في البداية بموجب اتفاقية إنشاء البنك الإفريقي للتصدير والاستيراد، الموقعة في أبيدجان بين 27 دولة ومؤسسة متعددة الأطراف في 8 مايو 1993. وذلك بفضل مبادرة من حكومات أفريقيا، والمستثمرين من القطاع الخاص والمؤسسات الإفريقية، بالإضافة إلى المؤسسات المالية غير الإفريقية ومستثمري القطاع الخاص. انطلقت عمليات البنك، الذي يتخذ من القاهرة مقراً له، اعتباراً من 30 سبتمبر 1994 بعد توقيع اتفاقية المقر مع الحكومة المضيفة في أغسطس 1994. للبنك فروع في كل من أبيدجان، وأبوجا، وكمبالا، وياوندي.

أفريكسيم بنك يضم حالياً 53 دولة إفريقية و12 دولة من منطقة الكاريبي التي أبرمت اتفاق شراكة مع البنك. يتعامل بشكل أساسي باللغتين الإنجليزية والفرنسية، وتعتبر اللغات الرسمية للعمل لديه هي: الإنجليزية، الفرنسية، العربية والبرتغالية.

تم تجسيد مبادئه التأسيسية بوضوح في: تعزيز وتسهيل وتوسيع التجارة بين الدول الإفريقية وخارجها. وذلك إدراكاً للتحديات الهيكلية التي تعرقل النمو الاقتصادي في إفريقيا؛ حيث تم تكليفه بما

يلي: سد الفجوة في تمويل التجارة. مساعدة الدول الإفريقية على تنويع صادراتها وتقليل اعتمادها على المواد الأساسية. تقوية البنية التحتية التجارية لتعزيز النمو الاقتصادي المستدام.

الفرع الثاني: وظائفه.

● **تمويل التجارة والمشاريع:** يوفر بنك أفريكسيم مجموعة من برامج التمويل والحلول والخدمات الاستشارية بهدف تعزيز وتطوير التجارة البينية والمشاريع التنموية داخل إفريقيا وخارجها.

وتساهم مبادراته في تمويل التجارة والمشاريع بشكل إيجابي في تعزيز التجارة والتنمية الاقتصادية عبر القارة الإفريقية من خلال أنشطة تركز على الركائز الاستراتيجية الأساسية لخطته.

● **تنمية الصادرات:** وفقاً لاستراتيجيته الخامسة (2017-2021م)، اعتبر البنك التصنيع وتنمية الصادرات كعناصر رئيسية لتحقيق أهدافه.

لهذا السبب، يقوم قسم تنمية الصادرات بدعم هذه العناصر من خلال الوسائل التالية: تسهيل وتمويل صادرات المنتجات المصنعة في إفريقيا، وخاصة للقطاعين المتعلقين بتجهيز المنتجات الزراعية والصناعات الخفيفة.

● **الضمانات:** يوفر البنك مجموعة متنوعة من منتجات الضمان، المصنفة في خمس فئات مختلفة لتلبية احتياجات العملاء المتنوعة، بدءاً من حلول ضمان التجارة قصيرة الأجل، وحلول ضمان رأس مال العامل وتمويل سلسلة التوريد للشركات متوسطة وصغيرة الحجم، وصولاً إلى تسهيلات إصدار السندات لعقود التصدير والتجارة بما في ذلك الهندسة والمشتريات والبناء.

● **خدمات المعلومات والاستشارات التجارية:** يمثل فريق الاستشارة وأسواق رأس المال الذراع الاستثماري للبنك، ويضم أربعة مجالات عمل متميزة تساعد العملاء في التوجه نحو الأسواق الإفريقية.

وتتضمن هذه المجالات: استشارات السیادات، استشارات المؤسسات، أسواق رأس المال، وخدمات معلومات التجارة.

الفرع الثالث: الهيكل التنظيمي.

تم تأسيس البنك بناءً على معاهدة وقعتها الدول الإفريقية، مما يمنحه صفة منظمة دولية. وقد تم تسجيل هذا البنك في الأمم المتحدة عام 1997 بموجب المادة 102 من ميثاق الأمم المتحدة.

لدى البنك أربع فئات من المساهمين، وهي:

الفئة	المساهمون	المساهمون في رأس المال %
الفئة أ	الحكومات الإفريقية، والبنوك المركزية الإفريقية، والمؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية الإفريقية	63.5
الفئة ب	مستثمرين من القطاع الخاص والمؤسسات المالية الإفريقية.	23.67
الفئة ج	المستثمرين غير الأفارقة.	8.42
الفئة د	مفتوحة للاكتتاب من قبل أي مستثمر إفريقي أو غير إفريقي.	4.37

المصدر من اعداد الطالبة اعتمادا على Afreximbank 2022

www.afreximbank.com

المطلب الثالث: دور المؤسسات المالية الإفريقية في تعزيز التكامل الاقتصادي الإفريقي.

يعد كل من بنك التنمية الإفريقي (AfDB) والبنك الإفريقي للاستيراد والتصدير (Afreximbank) دعائم متكاملة لدعم نمو الاقتصاد في أفريقيا، حيث يركز الأول على تمويل البنية التحتية والتنمية المستدامة على المدى الطويل بينما يتخصص الثاني في تمويل التجارة وتنمية الصادرات وتعزيز التجارة الإقليمية. يجتمعان لتنفيذ اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية (AfCFTA) من خلال دمج التمويل التجاري مع تطوير البنية التحتية. (مريم، 2024)

الوظائف	بنك التنمية الإفريقي	البنك الإفريقي للاستيراد والتصدير	الدور التكاملي
دعم البنية التحتية والتجارة.	يقوم بتمويل مشاريع البنية التحتية.	يقوم بتمويل التجارة وتسهيل عبور الصادرات والواردات	إنشاء البنية التحتية طرق موانئ ثم استغلالها في زيادة نشاط التجارة.
دعم منطقة التجارة الحرة الإفريقية.	تهيئة البيئة الاقتصادية عبر مشاريع التنمية	تمويل التجارة حيث يعد من أكبر الداعمين لتنفيذ اتفاقية التجارة	حيث يعملان على تسريع الاندماج القاري.
تمويل المشاريع المشتركة والاستثمار.	يعمل كل من بنك التنمية الإفريقي والبنك الإفريقي للاستيراد والتصدير على تشجيع المشاريع المشتركة وتشجيع الاستثمار في القطاعات الاستراتيجية.		
دعم التصنيع والتصدير.	تنويع الصادرات و الواردات في القارة الإفريقية	التصنيع وتنمية الصادرات الإفريقية والعمل على تحقيق ميزة تنافسية.	تنوع التجارة البينية.

المصدر: من اعداد الطالبة

المبحث الثاني: واقع التجارة والتكامل الإفريقي.

يتطور واقع التجارة والتكامل الإفريقي بشكل تدريجي بفضل المساعي المتواصلة لتعزيز المبادلات الداخلية بين الدول الإفريقية، على الرغم من التحديات المستمرة مثل البنية التحتية والعقبات الجمركية وتباين السياسات الاقتصادية. مع إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، أصبح التكامل

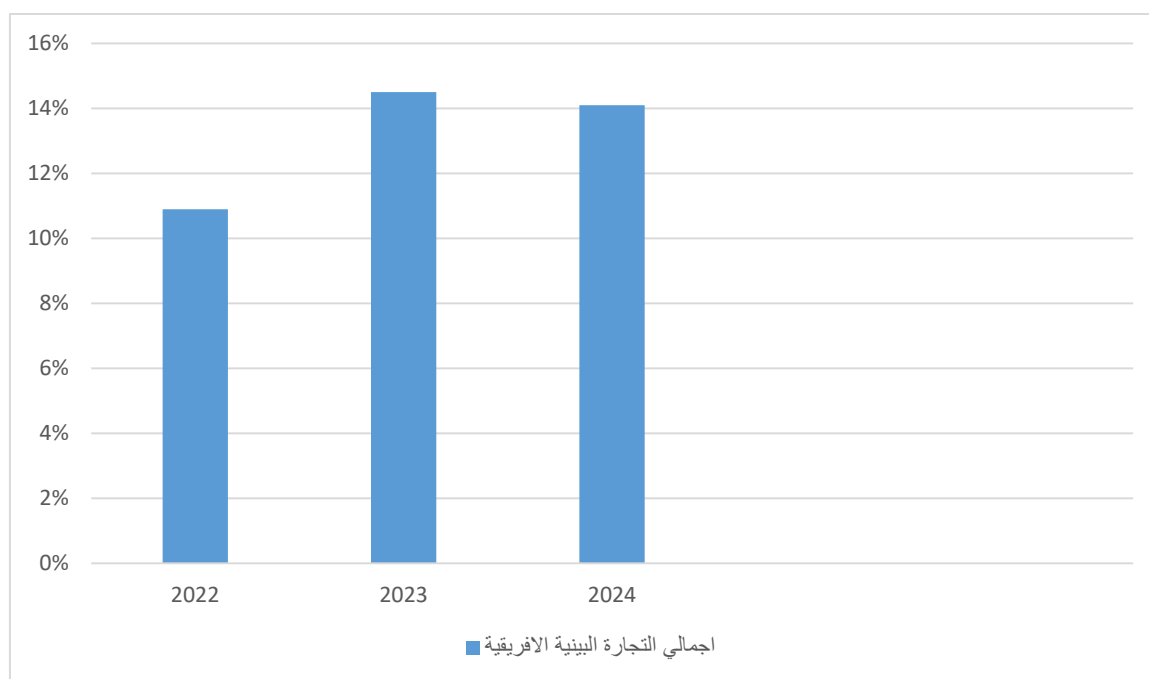
الاقتصادي خيارا استراتيجيا أكثر أهمية لتعزيز النمو وزيادة حجم التجارة الداخلية وتعزيز مكانة القارة في الاقتصاد العالمي.

المطلب الأول: تطور التجارة بين الدول الإفريقية.

يُعد تعزيز التجارة البينية الإفريقية ركيزة أساسية في استراتيجية أفريكسيم بنك.

يشمل ذلك تبادل السلع والخدمات داخل الحدود الإفريقية ومع الشتات.

الشكل 01: تطور التجارة لبينية الإفريقية خلال 2022-2024



المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على Statistics 2025 Afreximbank

www.afreximmbank.com

يمثل الشكل رقم 01 تطور التجارة لبينية الإفريقية خلال 2022-2024.

حيث تؤكد التحليلات النظرية على الدور المحوري للتجارة البينية الإقليمية وما ينتج عنها من وفورات الحجم في تعزيز تطوير البنية التحتية الإقليمية، مما يسهل التكامل، ويحفز التصنيع، ويعزز

فرص العمل لسكان أفريقيا المتزايدة. وفي الوقت نفسه، يحمل تعميق التجارة البينية الإقليمية وعدًا كبيرًا كحاجز ضد الصدمات الخارجية والتقلبات العالمية

في عام 2023، ارتفعت قيمة التجارة البينية الأفريقية إلى 192.2 مليار دولار أمريكي، مسجلة نموًا بنسبة 3.2% مقارنة بمعدل النمو المذهل البالغ 10.9% في عام 2022 وعلى الرغم من تباطؤ النمو العالمي والتحديات الاقتصادية الكلية التي تواجهها العديد من الدول، فقد أظهرت التجارة البينية الأفريقية مرونة ملحوظة. وبلغت حصتها من إجمالي التجارة الأفريقية 14.9% في عام 2023، وهو تحسن عن نسبة 13.6% التي تحققت في عام 2022. ويعكس هذا الاتجاه التصاعدي الجهود المتضافرة في جميع أنحاء القارة، بما في ذلك التنفيذ المستمر لاتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، والتي تهدف إلى تعزيز التجارة البينية الأفريقية.

ومع ذلك، تخفي الأرقام الإجمالية تفاوتات إقليمية كبيرة. فمع معدل نموها الملحوظ البالغ 41.1% في تجارتها مع الدول المجاورة، عززت منطقة الجنوب الأفريقي مكانتها كمحرك رئيسي للتجارة البينية الأفريقية في عام 2023، كما عززت منطقة غرب أفريقيا مكانتها كثاني أكبر منطقة فرعية للتجارة البينية الأفريقية، حيث استحوذت على 25.7% من إجمالي التجارة البينية الأفريقية، وبرزت منطقة شرق أفريقيا كثالث أكبر منطقة فرعية للتجارة البينية الأفريقية، حيث ساهمت بنسبة 14.1%. واستحوذت منطقتا شمال ووسط أفريقيا على حوالي 12.4% و 6.6% على التوالي من إجمالي التجارة البينية الأفريقية. (AFREXIMBANK، 2025)

المطلب الثاني: واقع البنية التحتية العابرة للحدود.

تعتبر البنية التحتية عنصرًا حيويًا في تصميم مستقبل إفريقيا، إذ لم تعد مجرد مطلب تنموي تقليدي، بل تعتبر وسيلة استراتيجية تعزز من القدرة الاقتصادية وتدعم المنافسة وتوطد الاستقلال الاقتصادي في ظل تراجع الاعتماد على التمويل الخارجي وازدياد حالة عدم الاستقرار العالمي. كما أن شبكاتها تتيح خلق فرص العمل ونقل السلع والخدمات، بالإضافة إلى أنها توفر الوصول إلى الطاقة وتمثل نقطة انطلاق نحو الابتكار وتحقيق الأهداف المناخية.

بناءً على ذلك، لا يمكن لأي دراسة حقيقية لمسار التنمية في القارة الإفريقية أن تتجاهل الدور الحيوي للبنية التحتية كعمود فقري للنقل واللوجستيات والصناعة والطاقة.

في هذا السياق، يبرز تقرير حالة البنية التحتية في إفريقيا لعام 2025 "State of Africa's Infrastructure Report 2025" كمرجع قيم حول وضع البنية التحتية في القارة بناءً على ذلك، نسعى لاستعراض أهم ما جاء في التقرير.

توضح دراسة البنية التحتية لعام 2025 في هذا القسم أن مجالي النقل واللوجستيات يمثلان عنصراً أساسياً في تعزيز التكامل الاقتصادي على مستوى القارة. حيث يتم توجيه الاستثمارات بشكل متزايد نحو تطوير الموانئ، السكك الحديدية، الطرق والمطارات.

على سبيل المثال: استفادت الموانئ الإفريقية من زيادة الاستثمار نتيجة للتوسع التجاري وزيادة عدد السفن الكبيرة، فضلاً عن استقطاب مستثمرين من أسواق غير تقليدية مثل تركيا والإمارات والمغرب. ومع ذلك، فإن هذه الزيادة لا يتم الاستفادة منها بالكامل بسبب نقص الربط الداخلي الكافي عبر الطرق والسكك الحديدية والموانئ ونقاط العبور الحديثة، مما يؤدي إلى زيادة ملحوظة في تكاليف النقل. وفي بعض الحالات، قد تكون تكلفة شحن الحاويات بين بعض العواصم الإفريقية أعلى من تكلفة شحنها من آسيا.

يتطرق التقرير أيضاً إلى الفجوات الكبيرة في شبكات الطرق بين الدول الإفريقية، مع بقاء التمويل الحكومي هو المسيطر، وظهور محاولات متزايدة لجذب القطاع الخاص من خلال الشراكات ونظم الرسوم. يُضاف إلى ذلك الاتجاه نحو تحويل السكك الحديدية من خطوط معدنية لتصدير الموارد إلى ممرات اقتصادية متعددة الاستخدامات تربط الموانئ بالأسواق الداخلية والمزارع.

من جهة أخرى، يشير التقرير إلى أن التكامل الإقليمي يتقدم بشكل ملحوظ في شرق وجنوب القارة؛ حيث ساهمت البنية التحتية في إنشاء ممرات تجارية مدعومة بشبكة متعددة الوسائط من الموانئ والطرق والسكك الحديدية والمطارات وخطوط الأنابيب والممرات المائية. لم تؤدي هذه الممرات فقط إلى تعزيز التجارة داخل إفريقيا، بل زادت أيضاً من المرونة الاقتصادية عبر تنويع وسائل النقل وتقليل الاعتماد على بنية تحتية واحدة.

فمثلا تقوم تنزانيا بتطوير خط سكك حديدية بهدف تعزيز القدرة على نقل البضائع عبر ممرها المركزي. هذا الممر المركزي هو طريق تجاري ولوجستي حيوي يربط بين ميناء دار السلام الواقع على المحيط الهندي ودول شرق ووسط إفريقيا غير الساحلية مثل رواندا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

ومع ذلك، تظل التحديات قائمة في إفريقيا نتيجة الازدحام في الموانئ، وتقطع شبكات الطرق والسكك الحديدية، وضعف استغلال إمكانات الشحن الجوي رغم نجاحات بارزة لإثيوبيا وكينيا في بناء مراكز إقليمية للشحن الجوي.

مما سبق يتضح أن تطوير قطاع النقل واللوجستيات في إفريقيا يتجاوز كونه ضرورة لتحسين حركة الأفراد والسلع، ليغدو أساساً استراتيجياً يرسم ملامح قدرة القارة على تفعيل منطقة التجارة الحرة القارية وتعميق اندماجها في الاقتصاد العالمي، وإذا استطاعت الحكومات الإفريقية مواجهة الاختناقات القائمة عبر بناء شراكات مرنة وتوفير آليات تمويل مستدامة، فإن هذا القطاع سيكتسب دوراً محورياً كرافعة للنمو الصناعي والتجاري، وأداة لبناء قارة أكثر تكاملاً وقوة في الساحة التنافسية العالمية. (State of Africa's Infrastructure Report 2025: Mobilizing Domestic Capital' -<https://www.africafc.org/our-impact/our-publications/state-of-africa>)

المطلب الثالث: مساهمة مؤسسات التمويل الإفريقية الأخرى في تعزيز التكامل الاقتصادي الإفريقي.

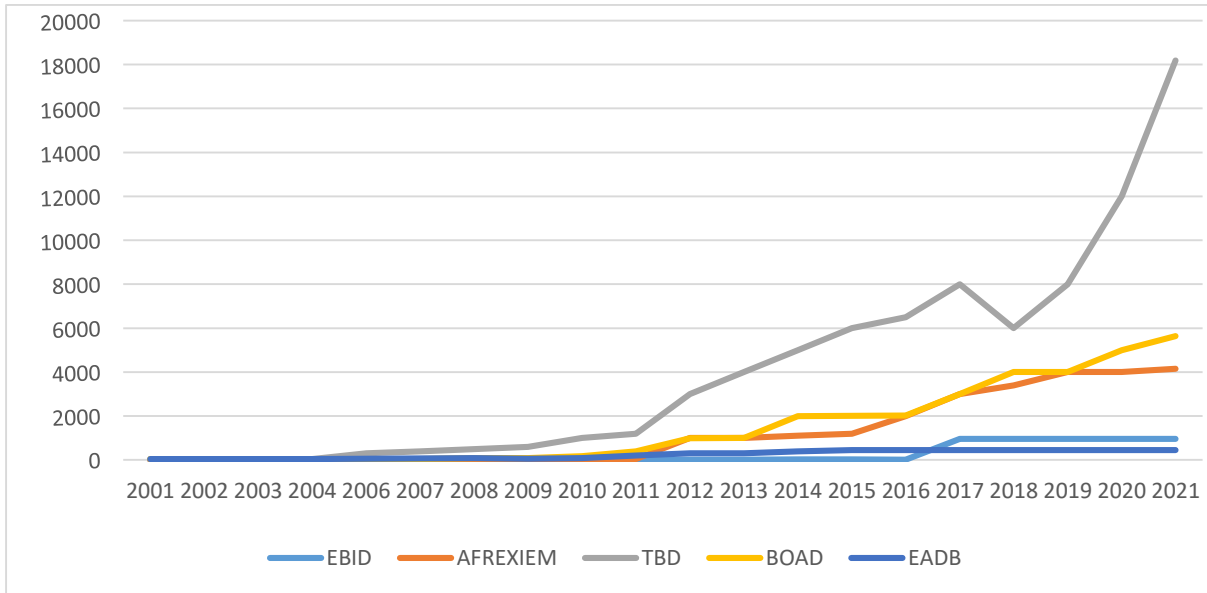
تم إطلاق تحالف المؤسسات المالية الإفريقية متعددة الأطراف (AAMFI) في عام 2024، وهو تحالف يضم مؤسسات مالية متعددة الأطراف مملوكة ومدارة من قبل أفارقة، تم إنشاؤه لإعادة تموضع أفريقيا داخل النظام المالي العالمي من خلال إيجاد حلول تمويل مبتكرة للنهوض بالتنمية الاقتصادية المستدامة للقارة وأهداف التكامل الإقليمي (الاتحاد الإفريقي 2024).

يشمل أعضاء AAMFI مؤسسة التمويل الإفريقية، وبنك التصدير والاستيراد الإفريقي (أفريكسيمبانك)، ومجموعة بنك التجارة والتنمية، ومؤسسة إعادة التأمين الإفريقية، وشركة التأمين الإفريقية لتنمية التجارة والاستثمار، وبنك شيلتر أفريك للتنمية، وشركة PTA لإعادة التأمين، وبنك تنمية شرق أفريقيا، وصندوق التضامن الإفريقي، وصندوق تنمية الصادرات في أفريقيا.

تسعى رابطة مديري التمويل الإفريقي (AAMFI) إلى تسهيل وصول الدول الإفريقية إلى آليات التمويل الحيوية، وتحويل النظام المالي للقارة، وتسخير خبرات وموارد أعضائها لدفع النمو في القطاعات الرئيسية، بما في ذلك البنية التحتية والتجارة والاستثمار.

متماشية مع الاحتياجات القارية يقوم البنك الإفريقي للاستيراد والتصدير (Afreximbank) بتمويل التجارة داخل إفريقيا وخارجها، بينما تتولى المؤسسة الإفريقية لإعادة التأمين ومؤسسة التأمين على التجارة والاستثمار في إفريقيا تغطية المخاطر الإقليمية. ويركز بنك شيلتر للتنمية الإفريقية على قطاع السكن، في حين يوفر صندوق تنمية الصادرات في إفريقيا تمويلاً طويلاً الأجل لدعم تطوير الصادرات. ويُعد عمل هذه المؤسسات بالغ الأهمية لأن عمق النظام المالي في إفريقيا لا يزال محدوداً في ظل الانتماء الموجه للقطاع الخاص محدوداً، كما أن تكاليف الإقراض مرتفعة، وتظل أسواق الأوراق المالية متسمة بعدد قليل من المشترين والبائعين. ففي عام 2023، لم يتجاوز نصيب قطاع الصناعة التحويلية 15% من إجمالي القروض البنكية في القارة، في حين وُجه 8% فقط نحو البنية التحتية، و5% نحو القطاع الزراعي.

الشكل 02: نمو القروض التي قدمها بنوك التنمية الخمس.



المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على بيانات 2023 Humperry

www.afreximbank.com

EBID بنك الاستثمار والتنمية لدول غرب افريقيا. BOAD بنك التنمية لغرب افريقيا.

Afrexim البنك الافريقي للاستيراد والتصدير. TBD بنك التجارة و التنمية الافريقي.

EADB بنك التنمية لشرق افريقيا.

يمثل الشكل 02 نمو محفظة القروض التي قدمتها بنوك التنمية الافريقية الخمسة خلال الفترة من 2000 الى 2021 بوحدة قياس مليون دولار أمريكي.

نلاحظ أن جميع المنحنيات تتزايد مع الوقت خاصة ما يعكس توسع نشاط الإقراض وتزايد الطلب على التمويل وتعزيز دور البنوك في التكامل الافريقي.

تطور ملحوظ للبنك الافريقي للاستيراد والتصدير وصل حوالي 4.154 مليار دولار امريكي في 2021 يدل على دعم التجارة البينية الافريقية وسير اتفاقية منطقة التجارة الحرة بوتيرة حسنة.

بنك التجارة والتنمية الافريقي الأعلى نمو بشكل واضح ارتفع من أقل من 500 مليون دولار أمريكي الى حوالي 18.176 مليار دولار أمريكي في 2021.

بنك التنمية لغرب افريقيا نلاحظ نمو مستقر ومتواصل بلغ 5.632 مليار دولار ما يعكس دوره القوي في تمويل غرب افريقيا.

بنك الاستثمار والتنمية لدول غرب افريقيا نلاحظ نمو ضعيف نسبيا حوالي 966 مليون دولار في 2021 ما يعكس محدودية الموارد ونطاق إقليمي ضيق.

بنك التنمية لشرق افريقيا نلاحظ الأضعف من حيث الحجم حوالي 160 مليون دولار في 2021 ما يعكس دوره المحدود مقارنة بالبنوك الأخرى. (AFREXIMBANK, 2025)

المبحث الثالث: تحديات ومكاسب التكامل الإفريقي.

يُعتبر التكامل الإفريقي خيارًا استراتيجيًا يسعى إلى تقوية التعاون الاقتصادي بين دول القارة، لكنه يواجه عدة عقبات مثل ضعف البنية التحتية، واختلاف مستويات التطور، والعراقيل التجارية والسياسية. هذا التكامل، من جهة، يحقق فوائد كبيرة مثل توسيع الأسواق وزيادة حجم التجارة المتبادلة وتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. وهذا يجعله خيارًا حيويًا لدعم الوضع الاقتصادي لإفريقيا على المستوى العالمي.

المطلب الأول: التحديات العملية التي تواجه التكامل الإفريقي.

يُعدّ التكامل الإفريقي أحد أبرز الخيارات الاستراتيجية التي تبنتها دول القارة الإفريقية منذ الاستقلال، بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية وتعزيز مكانتها في الاقتصاد العالمي. وقد تجسدت هذه الجهود من خلال إنشاء الاتحاد الإفريقي وإطلاق مبادرات كمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، التي تسعى إلى إزالة الحواجز أمام التبادل التجاري وتعزيز التعاون بين الدول الإفريقية.

غير أنّ مسار التكامل الإفريقي، رغم أهميته، لا يزال يواجه العديد من التحديات التي تعيق تحقيق أهدافه المرجوة. فتعدد الأزمات السياسية والاقتصادية، وضعف البنية التحتية، إلى جانب الاختلافات المؤسسية والثقافية بين الدول، كلها عوامل تُسهم في إبطاء وتيرة الاندماج القاري. كما أن تأثير العوامل الخارجية والتبعية الاقتصادية يزيد من تعقيد هذا المسار.

وعليه، فإن دراسة التحديات التي تواجه التكامل الإفريقي تُعدّ ضرورية لفهم واقع هذا المشروع الطموح، ومحاولة اقتراح الحلول الكفيلة بتجاوزه وتحقيق تنمية شاملة ومستدامة في القارة الإفريقية.

الفرع الأول: تحديات سياسية وأمنية:

تشمل أبرز هذه العوامل عدم الاستقرار السياسي الذي يتضمن الانقلابات والحروب الأهلية والنزاعات المسلحة في أماكن متنوعة، بالإضافة إلى التدخلات السياسية في الأنظمة السياسية الإفريقية، خاصة من قبل القوى العظمى ضمن سياق التنافس على موارد القارة، وعلاقات الولاء لبعض الأنظمة

الانتقالية مثل الأنظمة العسكرية الانقلابية في دول الساحل المدعومة من روسيا والصين، فضلاً عن عدة دول إفريقية تتلقى الدعم من الغرب.

الفرع الثاني: تحديات اقتصادية وتكنولوجية:

وتشمل أبرز قضايا المنافسة الاقتصادية الدولية واستغلال الموارد الإفريقية تحت ذريعة الشراكات مع الدول المتنافسة، بالإضافة إلى الفقر والتخلف الاقتصادي، حيث يعاني الكثير من سكان القارة من الفقر المدقع، وتعتمد غالبية الاقتصادات على تصدير المواد الخام غير المصنعة. ومن بين التحديات الأخرى ضعف البنية التحتية التي تشمل الطرق والسكك الحديدية والموانئ والاتصالات، وهي تعاني من تدني مستوى الصيانة وعدم الكفاءة، كما أن قلة الوسائل التكنولوجية والذكاء الاصطناعي تسهم في عرقلة التطور في مختلف القطاعات الاقتصادية واستغلال الموارد المتاحة.

الفرع الثالث: تحديات مؤسسية وتشريعية:

يعاني عدد كبير من دول إفريقيا من هذا من حيث عدم تفعيل المؤسسات للاتفاقيات الإفريقية، حيث أن تفعيل الاتفاقيات الإفريقية يتطلب تشريعات وطنية وآليات تنفيذ قوية، وكذا ضعف التنسيق الذي يواجه اتفاقيات التجارة الثنائية بشكل تحديا في تحقيق أهداف منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.

الفرع الرابع: تحديات اجتماعية وصحية ومناخية:

وأبرز هذه التحديات هو الصحة، انتشار الأمراض الخطيرة مثل الملاريا والسل والإيدز يمثل عبء كبير. كما أن انخفاض مستوى التعليم واستمرار الأمية يعوقان مساعي التنمية المستدامة، إضافة إلى مشكلات التصحر والجفاف وغيرها. ومع ذلك، رغم إدراك الجزائر لمختلف أنواع التحديات ومصادرها، إلا أنها تؤمن بوجود رهانات تدعم جهودها التكاملية الإفريقية بشكل يحقق مصالحها في مجالات التعاون الاقتصادي، والتشاور السياسي، والتنسيق الأمني المشترك. فالجزائر تدرك أن كل التجارب التكاملية الدولية تأتي مع تحديات خاصة بها، طالما أن الإرادة السياسية موجودة، ويمكن التغلب عليها طالما تتوفر فرص التعاون الاقتصادي الذي يعزز من إمكانية التكامل الإفريقي.

المطلب الثاني: المكاسب الاقتصادية والتنموية للتكامل الإفريقي.

● الاستفادة من التجارة البينية من خلال انشاء منطقة التجارة الحرة:

من المتوقع أن يؤدي تطبيق اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية (AFCFTA) إلى زيادة التجارة الداخلية الإفريقية بنسبة 35% بحلول عام 2045، مما سيؤدي إلى انتعاش كافة القطاعات الرئيسية. يُتوقع أن ينمو حجم التجارة في مجالات الزراعة والغذاء والخدمات والصناعة بنسبة تقارب 3849% و36% على التوالي، مقارنةً بقطاعي الطاقة والتعدين الذي يُفترض أن ترتفع تجارتها بنسبة لا تتجاوز 19%. (حسين، 2021)

من المتوقع أن تسهم الاتفاقية في تعزيز الصناعة الإفريقية وتقليل الاعتماد على قطاعي الطاقة والتعدين. ونظراً لأن التجارة الداخلية الإفريقية تتركز حالياً على السلع المصنعة، فإن اتفاقية منطقة التجارة الحرة الإفريقية قد تكون لها دور كبير في تقليص اعتماد القارة الحالي على استيراد السلع المصنعة. فمن الواضح أن الفوائد الأكبر المتوقعة من الاتفاقية تتواجد بشكل رئيسي في قطاعات الزراعة والأغذية والصناعة، مع بعض الاستثناءات المحدودة.

في فيفري 2022، أعلنت قمة رؤساء الدول والحكومات المنتمية للاتحاد الإفريقي عن بدء النشاط التجاري بموجب اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (AFCFTA). وقد تم تأكيد هذا القرار من قبل مجلس الوزراء في جوان 2022، مما أدى إلى إطلاق مبادرة التجارة الموجهة في أكتوبر 2022 كمشروع تجريبي شمل ثماني دول هي: الكاميرون، مصر، غانا، كينيا، موريشيوس، رواندا، تنزانيا وتونس.

تهدف المبادرة التجارية إلى تسهيل التبادل التجاري بين الدول التي استوفت الحد الأدنى من الشروط اللازمة للتجارة في إطار الاتفاقية. كما يُتوقع أن تساعد هذه المبادرة على اختبار الجوانب التشغيلية والمؤسسية والقانونية وبيئة السياسات التجارية في مختلف أنحاء القارة، بالإضافة إلى تشجيع الدول الأخرى لبدء التبادل التجاري ضمن إطار الاتفاقية. (بشير، واقع التجارة البينية الإفريقية في ظل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، 2025)

● تتمثل فرص التنمية في إفريقيا نفسها، عبر تعزيز القطاعات مثل تحويل الزراعة والتصنيع وتطوير الاقتصاد الرقمي، وزيادة التجارة من خلال منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية. كما يتعين الاستفادة من التركيبة السكانية الشابة عبر توفير فرص العمل وتنمية القطاعات الأساسية مثل الصحة والطاقة.

لذا، فإن إمكانيات تحقيق التكامل الإفريقي تأتي من فرص التنمية الأساسية مثل التصنيع واستخدام وفرة الموارد الطبيعية والعمالة ذات الكلفة المنخفضة لتحويل المواد الأولية إلى سلع مصنعة ذات قيمة مضافة عالية. كما أن الاقتصاد الرقمي يمكن أن يكون محركاً للنمو من خلال تطوير البنية التحتية الرقمية ومهارات التكنولوجيا الرقمية، بالإضافة إلى الصناعات الزراعية وتحسين الوصول إلى التمويل الزراعي لزيادة الإنتاجية ودمج المزارعين في الأسواق الجديدة. ومن المهم أيضاً تعزيز التجارة الحرة والاستفادة من منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية لتوسيع التجارة الداخلية وجذب الاستثمارات، فضلاً عن تسريع الانتقال نحو الطاقة المتجددة وتوفير خدمات طاقة حديثة وموثوقة. وكذلك بناء قطاع صحي فعال وتقديم رعاية صحية جيدة وميسورة التكلفة بالإضافة إلى توفير تعليم جيد وتنمية المهارات. (حمزة، 2026)

المبحث الرابع: تقييم تجربة البنك الإفريقي للاستيراد والتصدير.

يعتبر تقييم دور بنك الاستيراد والتصدير الإفريقي (أفريكسيم بنك) خطوة حيوية لفهم مدى إسهامه في تعزيز التجارة البينية والتكامل الاقتصادي داخل القارة. إذا تمكن البنك من تنفيذ مجموعة من المبادرات والبرامج الرامية إلى تعزيز التمويل التجاري وتسهيل التبادلات بين الدول الإفريقية، إلا أن هذه الجهود لا تزال تصطدم ببعض العقبات المرتبطة بالتكامل الاقتصادي الضعيف ومشكلات التمويل. لذا فإن تقييم هذه التجربة يؤكد على إنجازاتها وعيوبها ويساعد في تحديد إمكانيات تحسين دورها في المستقبل.

المطلب الأول: المشاريع التنموية المشتركة لدعم التكامل الأفريقي التي يقدمها البنك الأفريقي للاستيراد والتصدير.

يساهم البنك الأفريقي للاستيراد والتصدير في دعم المشاريع المشتركة كألية لتعزيز التجارة البينية الأفريقية وتحقيق التكامل الاقتصادي، وخاصة في إطار منطقة التجارة الحرة الأفريقية.

الفرع الأول: نظام الدفع الأفريقي الموحد PAPSS:

أطلق البنك الإفريقي للاستيراد والتصدير بالتعاون مع الاتحاد الإفريقي في عام 2022 هذا النظام حيث يُعتبر أداة مالية رئيسية لتعزيز منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. يتيح هذا النظام للدول الأعضاء إجراء معاملاتها التجارية باستخدام عملات محلية، متجنبًا الاعتماد على النظام المالي الغربي أو الدولار واليورو، مما يُعزز من السيادة المالية للقارة ويسرّع من تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية. (قرباج، 2025)

لطالما كان (Afreximbank) في طليعة تطوير نظام (PAPSS)، حيث سعى الى توفير رأس المال والاستثمار في الموارد. وبصفته بنك التمويل التجاري في القارة، فقد حشد دعمًا واسعًا للنظام، وبالتعاون مع البنوك المركزية في المنطقة، فإنهم يقومون معًا بإنشاء بنية تحتية للسوق المالي القاري لتستفيد منه البنوك التجارية ومقدمي خدمات الدفع ومخططات بطاقات الائتمان والوسطاء الآخرين كما أن لـ (Afreximbank) أيضا دور فعال في تنظيم وإدارة (PAPSS).

الهدف من انشاءه:

● هو إجراء المعاملات المالية عبر الحدود في الوقت المحدد وبالعملة المحلية وتقليل الاعتماد على الدولار واليورو.

● بالإضافة إلى ضمان تنسيق صافي التسوية في نهاية اليوم مع جميع البنوك المركزية المشاركة.

● خفض تكلفة التحويلات المالية وتسريع المعاملات التجارية.

تحديات النظام:

● ديناميكية الشراكة المعقدة عبر الحدود.

● تفاوت مستويات البنية التحتية التكنولوجية في جميع أنحاء القارة.

● انقطاعات النظام ومخاطر الأمن السيبراني.

ومع ذلك حتى مع وجود هذه التحديات لا يزال خبراء الصناعة متفائلين من الإمكانيات التحويلية للنظام.

أفاق النظام في تعزيز التكامل:

● بحسب رئيس بنك التصدير والاستيراد الأفريقي، بنديكت أوراما، فإن اعتماد نظام المدفوعات الإلكترونية عبر الهاتف المحمول (PAPSS) على نطاق واسع سيلعب دوراً حاسماً في تجنب أزمات الديون السيادية المحتملة في المستقبل القريب. بل إنه يعتقد أن هذا النظام لديه القدرة على "توطين المدفوعات الأفريقية وتقليص الديون الخارجية" من خلال الحد من الاعتماد على عملات مثل الدولار.

● علاوة على ذلك، أكد جون بوسكو سيبابي، نائب الرئيس التنفيذي لشركة PAPSS، على أهمية هذا المشروع بقوله: "تزدهر التجارة حيث يمكن إجراء المدفوعات بسهولة، ولهذا السبب لا يمكننا أن نرى انتعاشاً في التجارة إلا إذا شهدنا تحسناً في كفاءة المدفوعات".

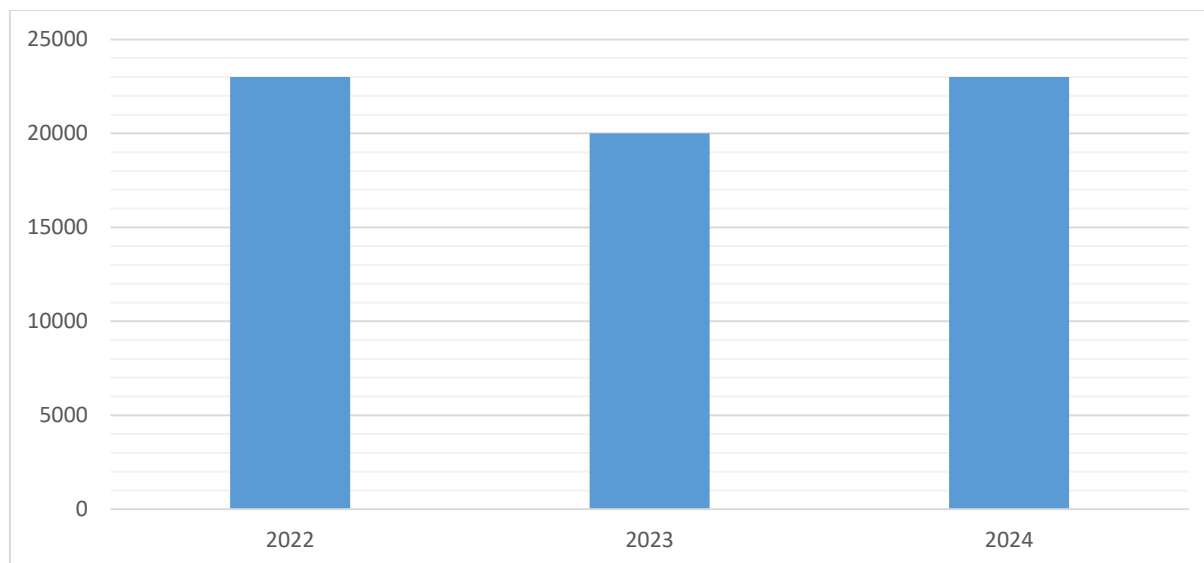
● بشكل عام، يُمكن أن توفيق أهداف برنامج الشراكة من أجل التنمية المستدامة (PAPSS) مع الأهداف الاقتصادية الأوسع نطاقاً من جعله لاعباً لا غنى عنه في تشكيل المشهد الاقتصادي المستقبلي للقارة الأفريقية. ومع ذلك، فإن مواصلة الجهود لمواجهة التحديات الملحة والتكيف مع الظروف المتغيرة ستكون حاسمة لكي تتمكن الشبكة من تحقيق أهدافها وضمان قابليتها للتوسع.

<https://payneteasy.com>

الفرع الثاني: برنامج تمويل التجارة الإفريقية لتعديل أزمة أوكرانيا:

أطلق البنك الإفريقي للاستيراد والتصدير برنامج تمويل التجارة الإفريقية للتخفيف من آثار الأزمة الأوكرانية سنة 2022 بقيمة 4 مليار دولار أمريكي وهو برنامج التسهيلات الائتمانية التي طورها البنك لمعالجة آثار الأزمة الأوكرانية على الاقتصادات والشركات الإفريقية.

الشكل 03: موافقة بنك الاستيراد والتصدير على التسهيلات.

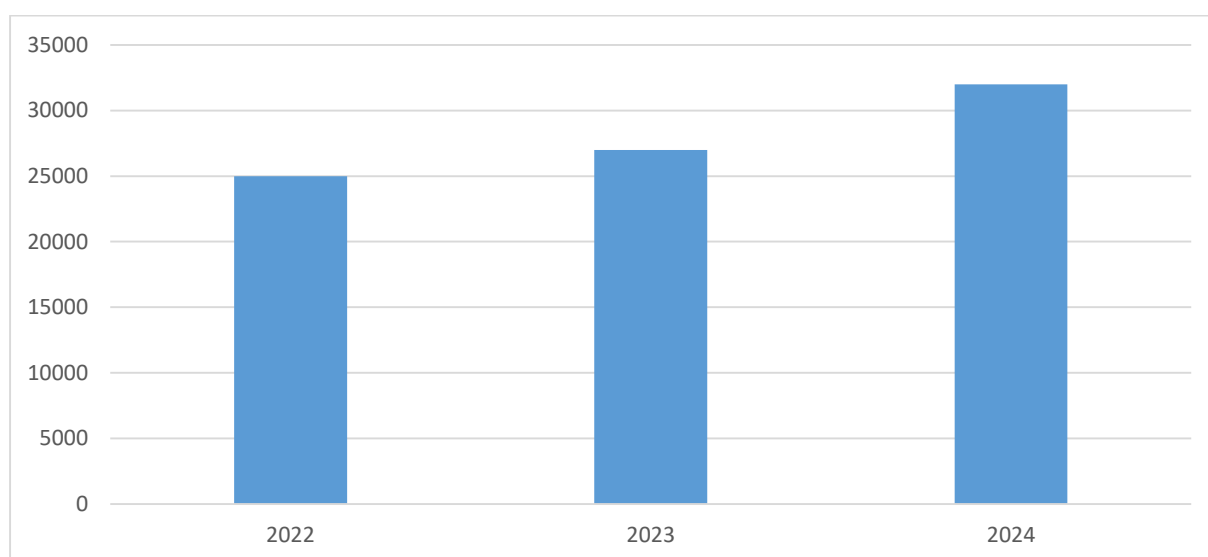


المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على بيانات Afreximbank

www.afreximbank.com

يمثل الشكل 03 وهو عبارة عن أعمدة بيانية حجم موافقات البنك الافريقي للاستيراد والتصدير على التسهيلات التمويلية لتجارة الافريقية في ظل الأزمة الأوكرانية.

الشكل 04: اجمالي القروض التي منحها البنك الافريقي للاستيراد والتصدير.



المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على بيانات Afreximbank

www.afreximbank.com

ويمثل الشكل 04: أجمالي القروض الذي قدمها البنك الإفريقي للاستيراد والتصدير.

حيث نلاحظ في الشكل 03 تطور مؤشرات Afeximbank خلال الفترة 2022-2024 بالإطلاق برنامج تمويل التجارة الإفريقية للحد من آثار الأزمة، حيث ساهم هذا البرنامج في ارتفاع حجم التمويلات سنة 2022 كاستجابة طارئة، في حين شهدت السنوات الأخيرة تباطؤ في معدل التمويلات نتيجة الانتقال من مرحلة الإطلاق الى مرحلة التنفيذ.

كما نلاحظ في الشكل 04 في سنة 2022 كان حجم القروض 25 مليار دولار وفي 2023 ارتفاع في حجم القروض الى حوالي 27 مليار دولار أما في 2024 استمرار في ارتفاع القروض الى 31 مليار دولار تقريبا، نلاحظ أن هناك نمو مستمر في القروض القائمة يعنى هناك توسع في نشاط البنك.

رغم انخفاض نمو الموافقات في السنوات الأخيرة في الشكل 03 إلا أن اجمالي القروض استمرت في الارتفاع في الشكل 04.

أدت الأزمة الأوكرانية الى إعادة توجيه استراتيجية البنك الإفريقي للاستيراد والتصدير نحو إدارة المخاطر بدل التوسع، حيث انخفضت معدلات نمو التمويل الجديد، في حين استمرت القروض في الارتفاع لدعم الاقتصاديات الإفريقية في مواجهة الصدمات الخارجية.

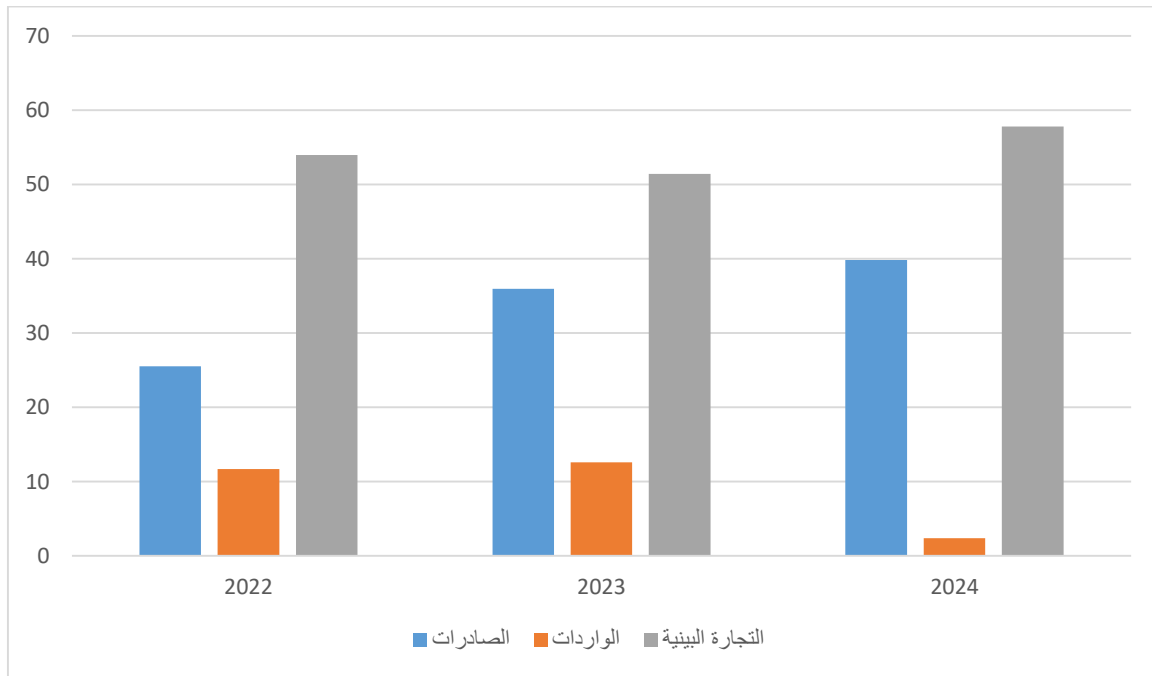
أي أن البنك استفاد من تفتت التجارة الخارجية لتعزيز صمود التجارة داخل منطقة التجارة الحرة أي لتعزيز التكامل الإفريقي. (African Trade Report, 2025)

الفرع الثالث: برنامج ضمان العبور التعاوني لإفريقيا التابع لبنك التصدير والاستيراد الإفريقي:

أعلن رئيس البنك الإفريقي للاستيراد والتصدير إطلاق برنامج لضمان العبور التعاوني الإفريقي والذي وصفه بأنه يمثل انجاز هائل في رحلة القارة نحو التكامل الاقتصادي.

حيث خصص أفريكسم بنك نحو مليار دولار أمريكي لدعم هذا البرنامج والذي من المتوقع أن يسرع التجارة عبر الحدود في إفريقيا ويوفر للقارة حوالي 300 مليون دولار سنويا من تكاليف العبور. (أفريكسم بنك يرصد مليار دولار لاسراع التجارة عبر الحدود في إفريقيا، 2023)

الشكل 05: التسهيلات الممنوحة من قبل أفريكسم بنك.



المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على بيانات البنك الإفريقي للاستيراد والتصدير.

www.afrexibank.com

يمثل الشكل 05 نسب موافقة البنك الإفريقي لمنح التسهيلات حسب اتجاه التجارة.

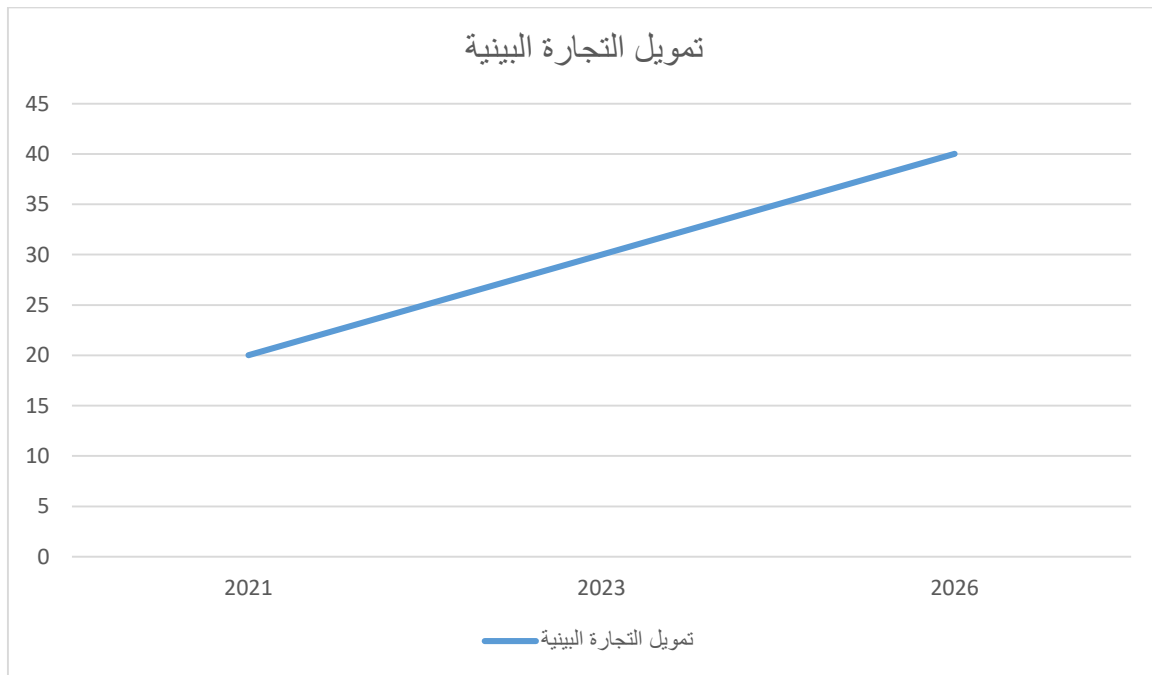
حيث نلاحظ في السنوات الثلاثة التجارة البينية الإفريقية هي الأعلى في 2023 انخفاض بسيط وفي 2024 ارتفاع قوي جدا.

حيث نلاحظ ارتفاع التسهيلات الممنوحة للصادرات والتجارة البينية الافريقية مقابل الانخفاض الكبير في التسهيلات الموجهة للواردات خلال الفترة 2022-2024 حيث يمكن تفسير ذلك الى أن البنك يركز على دعم التجارة البينية الافريقية في ظل تفعيل اتفاقية التجارة الحرة القارية الافريقية، حيث وجه البنك جزءا كبير من موارده نحو تمويل الصادرات والتجارة البينية بهدف تعزيز التكامل الاقتصادي الافريقي والانخفاض الملحوظ في تمويل الواردات راجع الى السعي الى تقليص التبعية للأسواق الخارجية وتشجيع الإنتاج المحلي والإقليمي. (African Trade Report، 2025)

الفرع الرابع: استراتيجية مضاعفة تمويل التجارة البينية الافريقية.

تعد استراتيجية مضاعفة تمويل التجارة البينية الافريقية التي أطلقها البنك الافريقي للاستيراد والتصدير بمثابة حافز للتنمية المستدامة في افريقيا حيث يعتبر هذا المشروع من أهم المبادرات التي أطلقها Afreximbank كما جاء في حديث الرئيس التنفيذي للبنك.

الشكل 06: تطور تمويل التجارة البينية الافريقية من طرف افريكسيم بنك.



المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على 2024 Afreximbank

www.afreximbank.com

يمثل الشكل 06: تطور تمويل التجارة البينية الافريقية من طرف البنك الافريقي للاستيراد والتصدير.

حيث نلاحظ أن المنحنى البياني يتخذ اتجاها تصاعديا واضحا في تمويل التجارة البينية الافريقية من طرف افريكسم بنك خلال الفترة 2021-2026 حيث ارتفع التمويل من 20 مليار دولار سنة 2021 الى 40 مليار دولار سنة 2026.

الزيادة في التمويل من طرف البنك يفسر عدة نقاط وهي:

الزيادة بوتيرة بطيئة ثم وجود تسارع يفسر انتقال البنك من مرحلة التأسيس نحو مرحلة التنفيذ. الزيادة في التمويل تدل على دعم البنك لتجارة البينية الافريقية والسعي لتخفيف الاعتماد على الأسواق الخارجية حيث يعد من أهداف منطقة التجارة العالمية. (بشير، واقع التجارة البينية الافريقية في ظل منطقة التجارة الافريقية، 2025)

ارتفاع التمويل خاصة في السنوات الأخيرة راجع الى اضطرابات التجارة العالمي فجاء هذا المشروع كرد فعل للتغيرات الجيوسياسية كنتيجة لتوجه نحو تعزيز التجارة البينية الافريقية.

التطور المتزايد في المنحنى يؤكد الدور المهم الذي يلعبه أفريكسيم بنك في دعم التكامل الاقتصادي الافريقي والسعي الى تعزيزه.

المطلب الثاني: استشراف التحديات في ظل التغيرات الجيوسياسية الحالية.

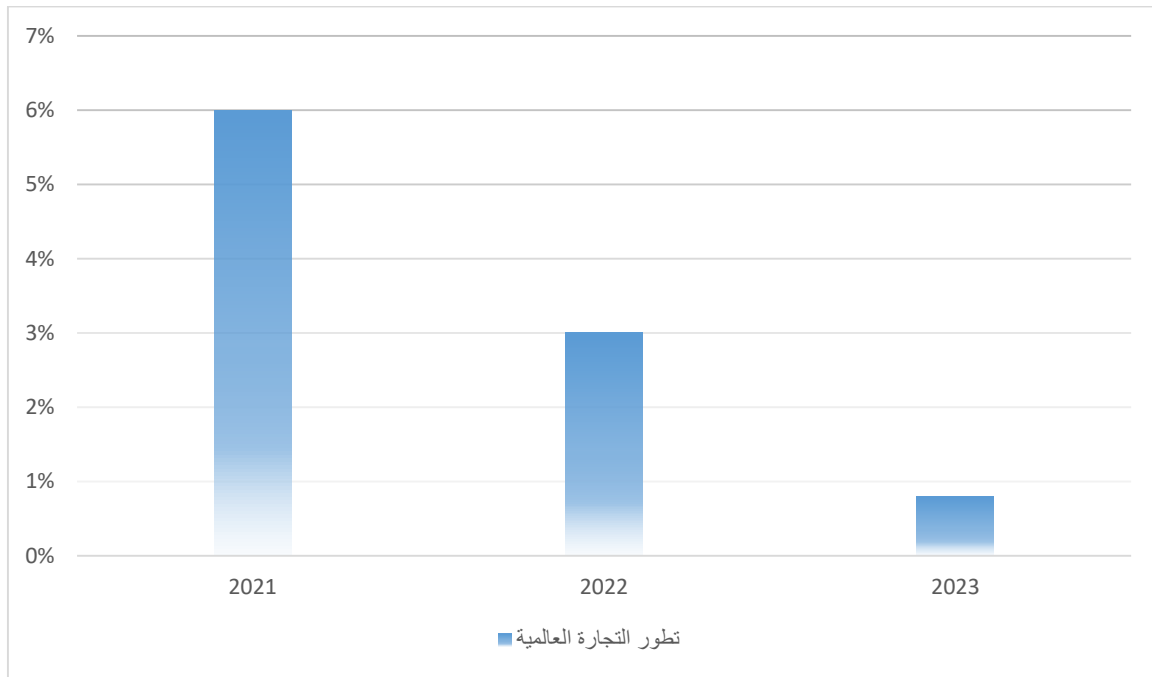
مع سعي القارة الافريقية الي تحقيق التكامل الاقتصادي من خلال مبادرات كمنطقة التجارة الحرة، تظهر الحاجة الى استشراف التحديات ودراسة أثارها المستقبلية، خاصة في ظل التغيرات الجيوسياسية أي في ظل بيئة دولية غير مستقرة.

مؤخرا شهد العالم تغيرات جيوسياسية كبيرة أثرت بشكل مباشر على الاقتصاد العالمي وبالتالي أثرت على التكامل الافريقي والمشاريع التي يدعمها البنك الافريقي للاستيراد والتصدير. (AFREXIMBANK، 2025)

الفرع الأول: تطورات في التجارة العالمية وبيئة التداول:

لقد عانى الاقتصاد العالمي من سلسلة من الصدمات المدمرة في السنوات الأخيرة وتضاعف التوترات الجيوسياسية والصراعات الإقليمية والحروب كالحرب الأوكرانية وهذا ما جعل النظام الاقتصادي العالمي مختل وغير متوازن. (Annuale Report, 2024)

الشكل 07: تطور التجارة العالمية خلال 2021-2023.



المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على بيانات Afreximbank 2023

www.afreximbank.com

يمثل الشكل 07 تطورات التجارة العالمية خلال الفترة 2023-2021 حيث نلاحظ نمو التجارة العالمية انخفض بنسبة 0.8% في عام 2023، بعد تباطؤه بنسبة 3% في عام 2022 وتوسعه بقوة بنسبة 6% في عام 2021

التباطؤ الحاد المتزامن في نمو التجارة العالمية نتيجة لتظافر أزمات عالمية وكان أبرزها الآثار المتبقية من كوفيد 19 حيث أدت الي انخفاض حاد في الإنتاج.

تصاعد التوترات الجيوسياسية وما نتج عنها من خطر التفتت في التجارة العالمية.

بالإضافة الى ذلك استمرار الحروب التجارية بين أكبر الاقتصاديين في العالم.

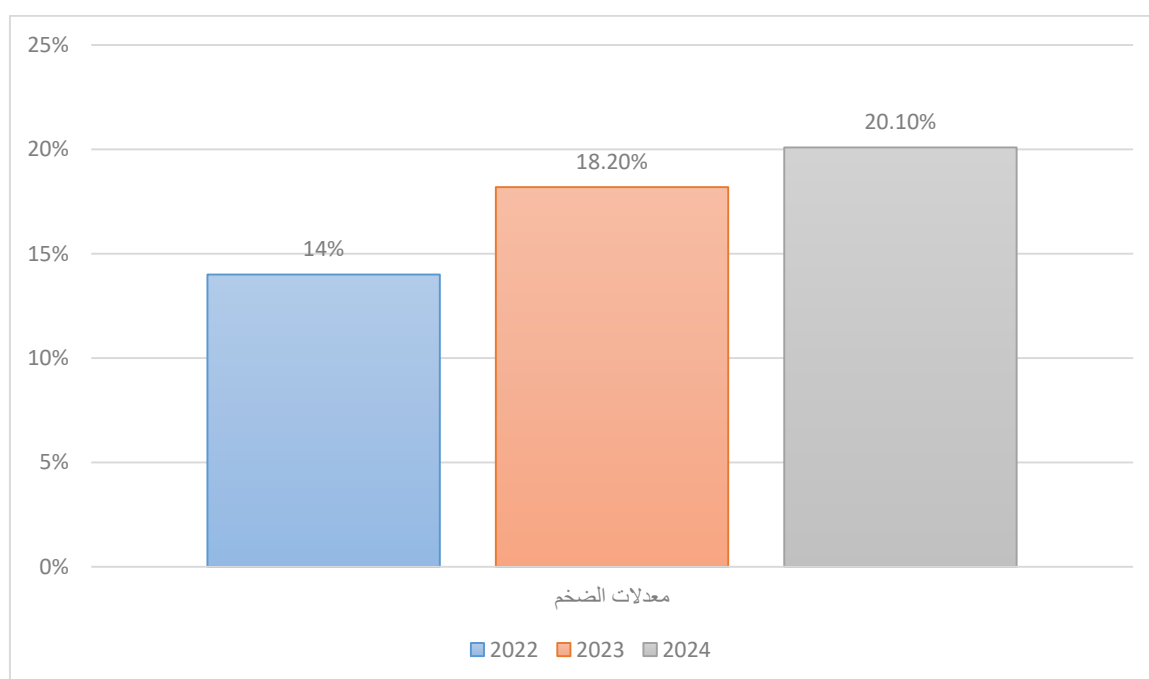
بالإضافة الى ذلك أدى الصراع في اكرانيا الى تعطيل سلاسل التوريد العالمية.

مع تباطئ الاقتصاد العالمي من المرجح اضطراب سلاسل التوريد العالمية وفي هذا السياق يمثل انشاء السوق الإقليمية لاتفاقية التجارة الحرة القارية الافريقية فرصة كبيرة لنمو التجارة البينية الافريقية وبتالي تعزيز التكامل الاقتصادي الافريقي.

الفرع الثاني: تحديات تغيرات الأسعار.

تواجه افريقيا صعوبات متزايدة بسبب تقلبات الأسعار العالمية، خصوصا في قطاعات الطاقة والغذاء والمواد الخام. حيث ارتفاع الأسعار يؤدي الى زيادة نفقات الاستيراد وزيادة العجز في الميزان التجاري، بينما يساهم انخفاضها في تقليل الإيرادات للدول المصدرة للموارد. هذه التقلبات تعزز هشاشة الاقتصادية الافريقية وتؤثر سلبا على الاستقرار المالي، مما يظهر ضرورة تعزيز التكامل الاقتصادي وتنويع القاعدة الإنتاجية لمواجهة الصدمات.

الشكل 08: تطور معدلات التضخم في افريقيا خلال 2022-2024.



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على African Trade report 2024

www.afreximbank.com

يمثل الشكل 08 تطور معدلات التضخم في افريقيا خلال الفترة 2022-2024.

حيث نلاحظ أن معدل التضخم الإجمالي للقارة بلغ 20.1% عام 2024 بزيادة ملحوظة عن 18.2% في عام 2023 وبزيادة ملحوظة عن 15% في عام 2022 مما يعكس مشهدا اقتصاديا صعبا.

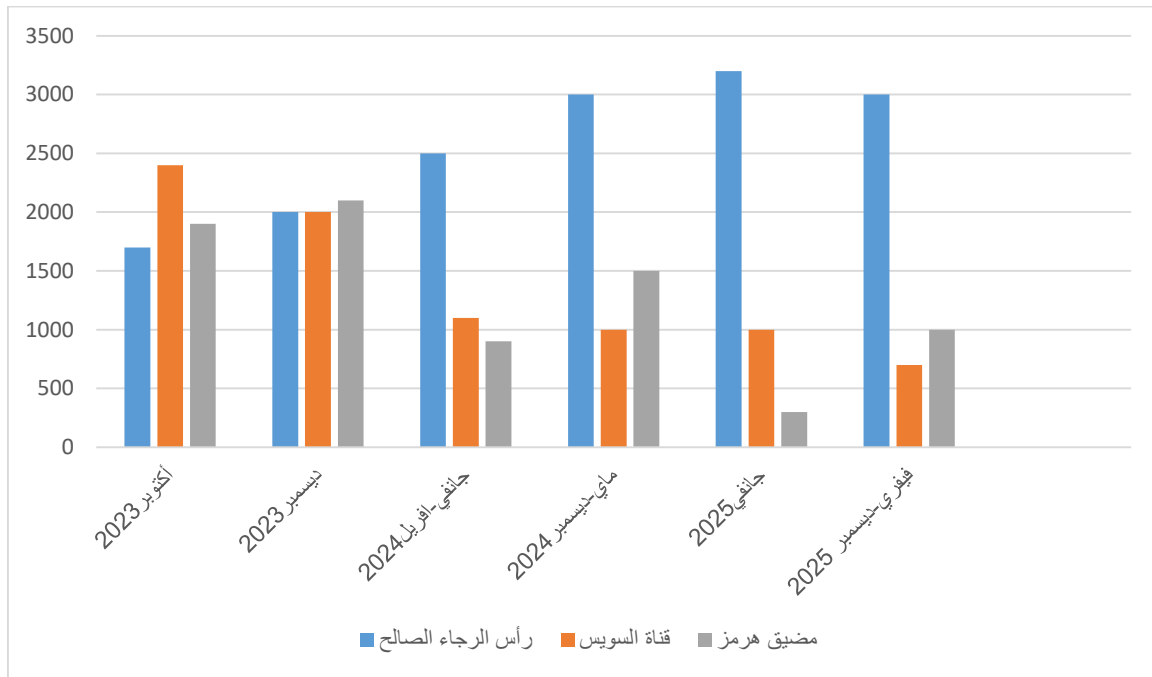
وقد تفاقمت هذه الزيادة بسبب الارتفاع الحاد في أسعار الغذاء العالمية حيث أن ارتفاع مؤشر الغذاء العالمي يسبب التضخم في افريقيا.

كنتيجة ارتفاع الأسعار العالمية يشجع الدول الافريقية على الاعتماد على التجارة البينية والعمل على رفع مستوى الإنتاج المحلي.

الفرع الثالث: تحدي اضطراب سلاسل القيمة العالمية:

في عام 2024 والنصف الثاني 2025، واجه قطاع الشحن العالمي ظروف تشغيل متغيرة بسرعة مدفوعة بتحويلات السياسة التجارية والتعريفات الجمركية والتوترات الجيوسياسية والاضطرابات المستمرة في مسارات الشحن.

الشكل 09: عبور السفن عبر قناة السويس ومضيق هرمز ورأس الرجاء الصالح.



المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على حسابات UNCTAD 2025

<https://shop.un.org>

يمثل الشكل 09 عبور السفن ووصولها شهريا الى قناة السويس ورأس الرجاء الصالح ومضيق هرمز.

حيث نلاحظ مع نهاية سنة 2023 كانت قناة السويس ومضيق هرمز يسجلان أعلى مرور لسفن التجارية أما مرور السفن عبر رأس الرجاء الصالح فهو منخفض.

مع بداية 2024 ارتفاع كبير في المرور عبر الرجاء الصالح وانخفاض العبور من قناة السويس ومضيق هرمز.

ارتفاع التوترات الجيوسياسية خاصة في المناطق البحرية الحساسة دفع الى تعطيل الممرات البحرية الرئيسية قناة السويس ومضيق هرمز ما دفع الى تغيير مسار التجارة البحرية نحو طريق أطول عبر رأس الرجاء الصالح.

يؤدي ذلك الى اضطراب في سلاسل الامداد العالمية حيث أن تغير المسار والاعتماد على مسارات بديلة يؤدي الى ارتفاع زمن الشحن وبتالي زيادة المخاطر وارتفاع تكاليف الشحن والتأمين.

اضطراب مسار مضيق هرمز الذي يعد همزة وصل لتجارة النفط والغاز العالمية يؤثر على أسعار الطاقة.

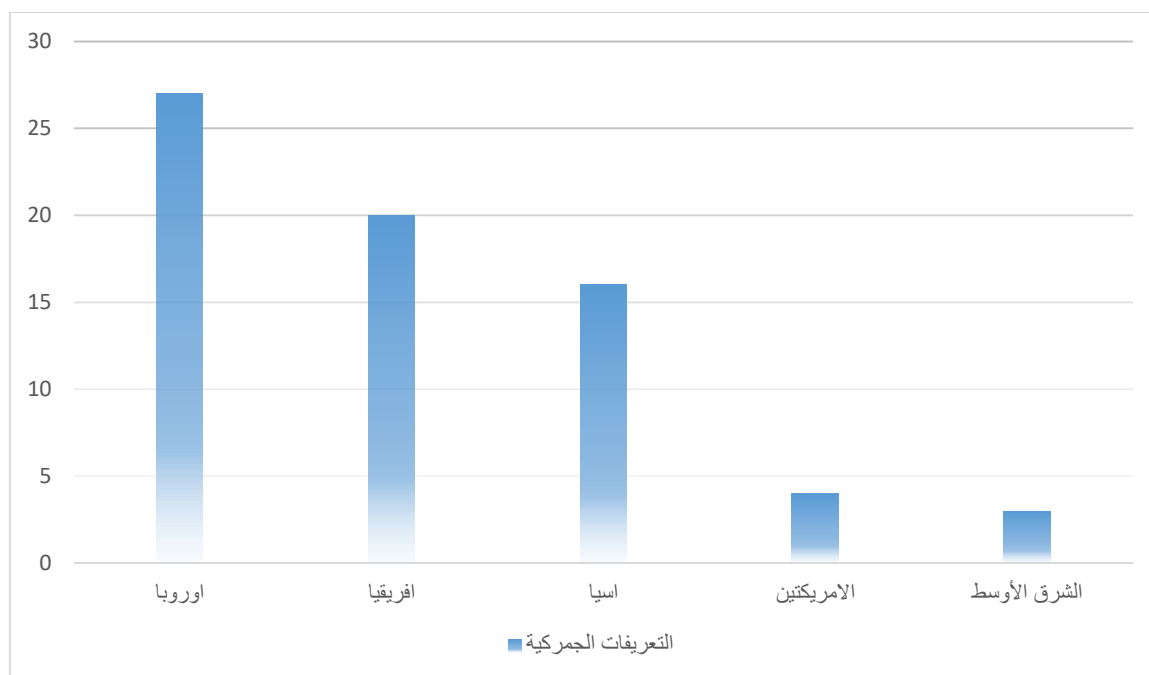
ترتبط التحولات التي يشهدها قطاع الشحن البحري بشكل وثيق بضرورة تسريع وتعزيز التكامل الاقتصادي الافريقي.

الفرع الرابع: فرض الرسوم الجمركية:

في ظل تصاعد التوترات التجارية بين الولايات المتحدة الامريكية ودول أخرى، أصبحت الرسوم الجمركية من الأدوات التي تستخدمها الادارة الامريكية لتحقيق أهدافها الاقتصادية.

تضمنت السياسة التي أعلنتها الإدارة في أبريل 2025 فرض تعريفات جمركية شاملة على الواردات.

الشكل 10: الدول المستهدفة بالتعريفات الجمركية.



المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على تصريحات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب.

<https://www.amf.org.ae>

يمثل الشكل 10 الدول المستهدفة بالتعريفات الجمركية.

حيث نلاحظ فرض تعريف جمركية شاملة على الاتحاد الأوروبي بنسبة 20 % الذي يضم 27 دولة.

تعد القارة الإفريقية ثاني أكثر المناطق تضررا اذ تواجه 20 دولة من القارة رسوما تتجاوز 30%.

تعد آسيا من المناطق المتضررة من هذه التعريف أيضا.

وتعتبر هذه السياسة أداة في تقليص الاقتصاد العالمي مم يسبب التضخم حيث تعتبر من أبرز الآليات التي تؤثر على تطور التجارة العالمية حيث تقلل التبادل التجاري بين الدول.

زيادة الضرائب يؤدي الى ارتفاع الأسعار يعني اختلال الأسواق.

زيادة الضرائب يؤدي الى اضطراب سلاسل القيمة العالمية من خلال رفع تكلفة الإنتاج وتقليص كفاءة سلاسل القيمة.

في ظل التغيرات الجيوسياسية قد تؤدي القيود الجمركية الى احداث فجوة بين الدول المتقدمة وإفريقيا وبالتالي تسعى الى تعزيز التكامل الإفريقي حيث من مساعي منطقة التجارة الحرة تقليص الرسوم الجمركية بين الدول الإفريقيا وبالتالي تعزيز التجارة البينية.

المطلب الثالث: أفاق تعزيز التكامل الاقتصادي الإفريقي في ظل تراجع العولمة لصالح الاقليمية.

تكمن الأهمية الاقتصادية لمنطقة التجارة الحرة القارية في إفريقيا في كونها تغطي عددا كبيرا من الدول ذات الموارد والإمكانات البشرية والاقتصادية المختلفة حيث تشمل منطقة التجارة الإفريقية سواقا يتكون من أكثر من مليار نسمة من السكان، ويقدر ناتجها المحلي الي ما يصل 3 تريليون دولار، لتشكل بذلك أكبر منطقة تجارة في العالم منذ إنشاء منظمة التجارة العالمية.

وعلى المدى المتوسط سيرتفع عدد سكان القارة ليصل إلى 2.5 مليار نسمة بحلول عام 2026، أي نحو 26% من سكان العالم وسيكون نمو اقتصادها بمعدل ضعف نمو اقتصاد الدول المتقدمة، ولعل هذا السياق المتميز يشكل فرصة كبيرة لأداء فعال لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية. وفيما يلي أهم المزايا الاقتصادية التي سوف تحقق بها منطقة التجارة القارية تقدما:

● زيادة معدلات الاستثمار:

يتم تحقيق النجاح المستدام في دمج السوق عن طريق إنشاء شركات وصناعات ذات تنافسية عالمية. ومن خلال إدارة خدمات الاقتصاد الفعالة، تعتبر هذه الجوانب أساسية في تنمية الاقتصادات التنافسية. حيث يساهم قطاع الخدمات بشكل متوسط بنحو 50% من الناتج المحلي الإجمالي لأكثر من نصف الدول في أفريقيا.

تعي معظم الدول الأفريقية أهمية لقطاع الخدمات في تعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل. كما يوجد اعتراف بأن خدمات مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية، النقل، الخدمات المالية وخدمات الأعمال التجارية تشكل عناصر أساسية في تسهيل حركة السلع عبر الحدود.

لذا، من الضروري أن يكون مجال منطقة التجارة الحرة القارية كافياً وواسعاً ليشمل القواعد والنواحي التنموية المتعلقة بتجارة السلع والخدمات، والاستثمار، وسياسة المنافسة، والقدرة التنافسية.

مع فتح منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية أبواباً واسعة أمام الشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة في مجالات التصنيع وقطاعات أخرى بالمقارنة مع العمليات في الأسواق الفردية، فإن الانخفاض المرتقب في الرسوم الجمركية وغيرها من القيود غير الجمركية، بالإضافة إلى تعزيز المبادلات التجارية عبر الحدود، يُسهل عملية عبور الجمارك والموانئ للشركات الصغيرة والمتوسطة.

من خلال تحسين الكفاءات الناشئة عن الشراكات المحتملة بين الشركات المحلية والعالمية، ستحصل عمليات نقل التكنولوجيا والابتكار وانخفاض الأسعار. وهذا سيؤدي إلى إنشاء بيئة تنافسية ذكية بين الدول، مما يسهل التجارة البينية ويساعد في خلق فرص العمل وتطوير المهارات وتعزيز تبادل أفضل الممارسات. هذه الخطوة قد تكون بمثابة تأسيس أكبر سوق مشتركة في العالم مع فوائد متراكمة.

● زيادة معدل النمو الاقتصادي:

من المتوقع أن تساهم اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية في رفع معدلات الإنتاج وإعادة تخصيص الموارد بين القطاعات الإنتاجية. إذ سيزداد إنتاج الموارد الطبيعية والخدمات بنسبة (1.7%)، كما ستشهد الصناعة زيادة بنسبة (1.2%). ومن المتوقع أن يحقق قطاع الخدمات أرباحاً تصل إلى (147 مليار دولار أمريكي).

بحسب الدراسات الاقتصادية، في حال تم تطبيق التحرير الكامل، من المتوقع أن تكون هناك مكاسب أقل في مجالات التصنيع (65 مليار دولار أمريكي) والموارد الطبيعية (17 مليار دولار أمريكي) بحلول عام 2035.

بحلول عام 2035، ومع مكاسب أقل في مجالات التصنيع (65 مليار دولار أمريكي) والموارد الطبيعية (17 مليار دولار أمريكي)، تتوقع الأبحاث الاقتصادية أن يؤدي التحرير الكامل للسلع

من الرسوم الجمركية ضمن إطار التجارة القارية إلى زيادة بنسبة متوسط يصل إلى 0.97% سنوياً في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في دول القارة. أما إذا تم إجراء التحرير الجزئي للرسوم الجمركية وتوفير معاملة خاصة لبعض السلع، فسيؤدي ذلك إلى تقليل هذا النمو المتوقع ليصل إلى 0.66% في المتوسط.

في دراسة قياسية أجرتها منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) عام 2018م لتحليل التجارة الإفريقية باستخدام نموذج التوازن العام The Global Trade Analysis Project في حالتين وقعا في الأجل الطويل، أولهما في حالة إنشاء منطقة التجارة القارية والإلغاء الكامل للتعريفات الجمركية بين الدول الإفريقية، والثاني في حالة التخفيضات الجزئية للتعريفات مع إعفاء بعض المنتجات الحساسة من هذا التحرير، ويتضح ذلك فيما يلي:

- إذا تم إنشاء منطقة التجارة القارية وإزالة جميع التعريفات الجمركية، ستؤدي إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية بمقدار 116 مليار دولار. ومع ذلك، ستتكد الدول الإفريقية فقدان ما يقدر بـ 1.4 مليار دولار من الإيرادات الجمركية. لذلك، فإن النتيجة النهائية إيجابية. ومن المتوقع أن يتراجع العجز في الميزان التجاري إلى حوالي 9.50%.

التوجه نحو الصناعة منخفضة التكاليف تستند غالبية صادرات الدول الإفريقية إلى السلع والموارد الأولية التي تشهد تقلبات سعرية كبيرة وفقاً لـ fluctuations des prix mondiaux إن إنشاء منطقة تجارية قارية سيمكن من تحقيق تنوع أكبر في التجارة.

- يمكن أن تعتبر الأسواق الإقليمية نقطة انطلاق لعدد كبير من الصناعات، كمثال صناعة السيارات في جنوب إفريقيا التي تعتمد بشكل أساسي على استيراد المقاعد والجلود من بتسوانا والأقمشة من ليسوتو ضمن نظام تفضيلي للاتحاد الجمركي لدول الجنوب الإفريقي.

من خلال منطقة التجارة الحرة، ستتزايد فرص التبادل التجاري بينهما بأسعار متدنية للسلع والمواد الخام. وهذا سيؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج بشكل عام، مما يسمح بعرض تلك المنتجات والسلع بأسعار أقل للمستهلكين. كما يبدو وكأنها تعيد توزيع الدخل من الحكومات إلى المنتجين والمستهلكين.

● ارتفاع معدلات التشغيل:

أثارت اتفاقية التجارة القارية قلقاً لدى العديد من الحكومات حول تأثيرها المحتمل على قطاع الزراعة والتوظيف فيه. ومع ذلك، من المتوقع أن يؤدي ذلك إلى زيادة في التوظيف والعمالة في قطاعات مثل الصناعات التحويلية والخدمات وبعض الفروع الزراعية. وقد توقع المنتدى الاقتصادي العالمي أن تسهم منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية في دعم نشاط الشركات الصغيرة والمتوسطة في الدول الإفريقية، التي تمثل 80% من توظيف العمالة وتساهم بنسبة 50% في الناتج المحلي الإجمالي.

من خلال تعزيز التجارة الخارجية والداخلية الإفريقية من خلال تقليل الرسوم الجمركية وإزالة القيود التجارية غير الجمركية، إضافة إلى توفير وصول سهل للسوق والحصول على كافة المعلومات التجارية، ستستفيد الشركات الصغيرة والمتوسطة بشكل كبير مما يعزز نموها. وهذا بدوره يؤدي إلى توسيع نطاق التوظيف وزيادة مستوى الدخل الفردي، مما يساهم في النهاية في تقليل معدلات البطالة وزيادة دخل الفرد.

● تخفيض معدل الفقر:

يمكن أن تؤدي منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية إلى إنقاذ حوالي 30 مليون شخص من الفقر المدقع، ما يمثل تقريباً 1.5% من سكان القارة و68 مليون شخص (6.3%) من سكانها من الفقر المعتدل بحلول عام 2035. بشكل عام، يُتوقع أن تتراجع نسبة الأفراد الذين يعيشون في فقر مدقع في إفريقيا إلى 10.9% بحلول العام 2035. وفيما يخص المناطق الفقيرة في إفريقيا، يُنتظر أن تسجل دول غرب إفريقيا انخفاضاً في عدد الفقراء الذي يبلغ حوالي 12 مليون شخص، بينما سيكون الانخفاض في وسط وشرق إفريقيا نحو 9.3 مليون شخص و4.8 مليون على التوالي. (إبراهيم، افاق التكامل الاقتصادي الإفريقي في ظل تفعيل اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، 2023)

الخاتمة

خاتمة:

في نهاية هذه الدراسة، يتبين أن التغيرات التي يشهدها الاقتصاد العالمي، والتي تتجلى في تآكل التجارة الدولية وتراجع زخم العولمة، قد أعادت تشكيل بيئة التبادلات الاقتصادية بشكل عميق، مما أدى إلى ظهور تحديات متزايدة تواجه الدول النامية خصوصاً الإفريقية. ومع ذلك، لم تقتصر هذه التغيرات على الجوانب السلبية فقط، بل أدت أيضاً إلى بروز ديناميكيات جديدة دفعت نحو إعادة النظر في التكامل الاقتصادي الإقليمي كخيار استراتيجي لمواجهة التقلبات العالمية.

وقد بينت الدراسة أن القارة الإفريقية، رغم ما تواجهه من معوقات هيكلية، تمتلك فرصاً حقيقية لتعزيز تكاملها الاقتصادي، خاصة في ظل تفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية التي تمثل إطاراً مؤسساتياً واعداً لتوسيع التجارة البينية وبناء سوق موحدة قادرة على تحقيق قدر أكبر من الاستقلالية الاقتصادية.

كما أظهرت تجربة African Export-Import Bank الدور المحوري الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات المالية الإفريقية في دعم مسار التكامل، من خلال تمويل التجارة، وتعزيز المشاريع المشتركة، وتطوير آليات الدفع الإقليمية، بما يساهم في تقليص الحواجز أمام المبادلات داخل القارة.

وفي الأخير، يمكن القول إن انحصار العولمة واتجاه الاقتصاد العالمي نحو التكتلات الإقليمية لم يعد يمثل تهديداً بقدر ما أصبح فرصة استراتيجية أمام القارة الإفريقية لإعادة تموقعها في النظام الاقتصادي العالمي، من خلال تعزيز التكامل الاقتصادي، وتقوية التعاون البيني، وبناء نموذج تنموي أكثر استقلالية واستدامة.

النتائج:

في ضوء الدراسة النظرية والتطبيقية لموضوع التكامل الإفريقي بين المكاسب والتحديات -تقييم تجربة أفريكسيمبانك- تم التوصل الى جملة من النتائج التي من شأنها معالجة الإشكالية الرئيسية المتمثلة في كيف يساهم بنك الاستيراد والتصدير الإفريقي في دعم وتنمية التكامل الإفريقي؟ تمثلت هذه النتائج في:

- التكامل الإفريقي يمثل خياراً استراتيجياً لتعزيز التنمية والتعاون الاقتصادي في القارة.

- تمتلك إفريقيا مقومات مهمة للتكامل، لكن فعاليته ما تزال محدودة بسبب عوائق بنيوية.
- ضعف البنية التحتية وتباين مستويات التنمية من أبرز التحديات أمام التكامل.
- تعقيد الإجراءات التجارية والجمركية يعيق توسع التجارة البينية الإفريقية.
- يلعب Afreximbank دوراً محورياً في دعم التجارة البينية وتمويل المبادلات داخل إفريقيا.
- ساهم البنك في تعزيز مرونة الاقتصادات الإفريقية خلال الأزمات الاقتصادية العالمية رغم ذلك، يبقى تأثيره محدوداً مقارنة بحجم التحديات التي تواجه القارة.
- نجاح التكامل الإفريقي يتطلب تنسيقاً أكبر بين الدول والمؤسسات المالية وتعزيز تنفيذ AfCFTA.

اختبار الفرضيات:

بعد عرض نتائج الدراسة النظرية والتطبيقية يمكن تأكيد صحة أو نفي فرضيات الدراسة:

- **الفرضية الأولى:** يُعيق التكامل الاقتصادي في إفريقيا ضعف البنية التحتية، واستمرار الحواجز الجمركية وغير الجمركية، وتبعية الاقتصادات للخارج، إلى جانب تأثير التغيرات الجيوسياسية وعدم الاستقرار الاقتصادي. **تم قبول هذه الفرضية.**
- **الفرضية الثانية:** يقوم بنك الاستيراد والتصدير بدور تمويلي وتنموي محفّز، يتمثل أساساً في توفير التمويل للتجارة والمشاريع، وتسهيل عمليات الاستيراد والتصدير، إضافة إلى دعم الشركات من خلال الضمانات وتقليل مخاطر المبادلات، بما يساهم في تعزيز التجارة البينية ودفع التكامل الاقتصادي. **تم قبول هذه الفرضية.**
- يعرف البنك الإفريقي للاستيراد والتصدير بالمنقذ المالي إذا يسعى إلى تقديم التسهيلات و القروض للدول الإفريقية في ظل التغيرات الجيوسياسية العالمية الحالية لتحفيز التجارة البينية الإفريقية والتخلي عن التبعية الاقتصادية.

● **الفرضية الثالثة:** تتمثل الآفاق المستقبلية لتعزيز دور البنك الإفريقي للاستيراد والتصدير في دعم التكامل الإفريقي في توسيع تمويل التجارة البينية، ودعم تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية. تم قبول هذه الفرضية.

حيث من الأهداف الرئيسية للبنك الإفريقي للاستيراد والتصدير تبني اتفاقية التجارة الدولية التي هدفها الأساسي تعزيز التجارة البينية الإفريقية.

مقترحات الدراسة:

- ضرورة تسريع تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (AfCFTA) بشكل فعال على أرض الواقع.
- تعزيز الاستثمارات في البنية التحتية (النقل، الموانئ، الطرق) لتسهيل حركة التجارة بين الدول الإفريقية.
- تبسيط الإجراءات الجمركية والإدارية لتقليل العراقيل أمام المبادلات التجارية.
- دعم دور البنك الإفريقي للاستيراد والتصدير (Afreximbank) عبر توسيع صلاحياته وتمويله.
- تشجيع التكامل المالي من خلال تطوير أنظمة الدفع الإفريقية وتقليل الاعتماد على العملات الأجنبية.
- تقليص الفجوة التنموية بين الدول الإفريقية لتحقيق تكامل أكثر توازناً.
- تعزيز التعاون بين الدول الإفريقية في مجالات الصناعة وسلاسل القيمة الإقليمية.
- تحسين التنسيق بين المؤسسات الإفريقية لضمان فعالية أكبر للمشاريع التكاملية.

أفاق الدراسة:

- توسيع الدراسة لتشمل تحليل دور مؤسسات إفريقية أخرى إلى جانب Afreximbank في دعم التكامل.
- إجراء دراسات مقارنة بين التجربة الإفريقية وتجارب تكامل إقليمي ناجحة مثل الاتحاد الأوروبي.
- تحليل أثر منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (AfCFTA) على المدى المتوسط والطويل.
- دراسة دور التحول الرقمي والتجارة الإلكترونية في تعزيز التكامل الإفريقي.

- استشراف تأثير التغيرات الجيوسياسية العالمية على مستقبل التكامل في إفريقيا.
- تقييم دور سلاسل القيمة الإقليمية في دعم التصنيع والتنمية داخل القارة.
- التعمق في دراسة التكامل المالي والنقدي وإمكانية إنشاء عملة إفريقية موحدة.
- تحليل دور القطاع الخاص والاستثمارات الأجنبية في دفع مسار التكامل الإفريقي.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية:

●المذكرات:

- 1- الدكتور عبد اللطيف م م أ. (2023). *افاق التكامل الاقتصادي الافريقي في ظل تفعيل اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية* مذكرة ماطر غير منشورة. جامعة المنصورة كلية الحقوق. مصر.
- 2- سرهودة ب. (2021). *آليات تأثير التكامل الاقتصادي على الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة دور اتفاقية التبادل الحر في شمال امريكا النافتا* رسالة ماستر غير منشورة جامعة جيجل، العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد نقدي، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.
- 3- بوعافية، ب. (2022). *دور منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية في تنمية الصادرات الجزائرية الفرص والتحديات*. قالمة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر. جامعة 8 ماي 1945 قالمة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
- 4- هشام خ. (2020). *دور الاتحاد الافريقي في تعزيز السلم والأمن في القارة الإفريقية*. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير الجزائر.
- 5- فلوس س د. (2023). *دور منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية في دعم التجارة البينية الافريقية*. مذكرة ماستر غير منشورة. المسيلة، قسم العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة.
- 6- وردية، م. (2025). *دور الاتحاد الافريقي في تفعيل التنمية لاقصادية في إفريقيا 2001-2035*. مذكرة ماستر منشورة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر.

●المجلات والدوريات:

- 1- ابراهيم، م2023، *افاق التكامل الاقتصادي الافريقي في ظل تفعيل اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية*. مجلة روح القانون ، 462.
- 2- افريكسم بنك. (2023). *تقرير بشأن مسار الدولار لإجراء التجارة عبر الحدود الافريقية*. المصدر.
- 3- السيد، م. أ. (2025). *التكامل الاقتصادي في إطار الإقليمية الجديدة كرافعة للتنمية في ظل التحديات الراهنة*. مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 10 العدد 02 ص 17-34.

- 4- بشير، ح. (2025). واقع التجارة البينية الافريقية في ظل منطقة التجارة الافريقية مخبر إدارة الابتكار والتسويق جامعة جيلالي ليباس سيدي بالعباس. المجلد 19 العدد 03 ص 527-546.
- 5- الرحمان، ر. ع. (2020). دور التكامل الاقتصادي الاقليمي في التجارة العالمية. مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة. المجلد 3 العدد 1 ص 25-41.
- 6- حلاب، ح. (2024). واقع العلاقات الدولية في افريقيا. مجلة البحوث والدراسات الإنسانية. المجلد 18 العدد 1 ص 485-504.
- 7- حمزة، د2026، مرتكزات واليات التكامل الافريقي في المدرك الاستراتيجي للجزائر. مجلة العلوم القانونية والاجتماعية. المجلد 11 العدد 1 ص 834-853.
- 8- ذهبية، ل. (2022). آليات تعزيز التبادل التجاري الاقليمي في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية. مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة. المجلد 7 العدد 1 ص 80-99.
- 9- سمير، ع. م. (2022). التكامل الاقتصادي الدولي مقارنة نظرية. مجلة الدراسات الاستراتيجية والبحوث السياسية. المجلد 1 العدد 1 ص 01-28.
- 10- عبود، أ. ن. (2021). التكامل الاقليمي الافريقي دراسة تحليلية في متطلباتها ومحدداتها. مجلة الجامعة الاسلامية. المجلد 2 العدد 60.
- 11- قراج، ا. (2025). نظام الدفع الأفريقي الموحد. ما الذي يعنيه انضمام الجزائر لأكبر شبكة تسوية مالية في القارة الجزيرة.
- 12- مريم، ب. (2024). البنك الافريقي للتصدير والاستيراد كأداة رئيسية لتنفيذ اتفاقية التجارة الحرة القارية الافريقية. مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية جامعة الجزائر. المجلد 8 العدد 2 ص 677-694.
- 13- الدين، ف. (2023). التكامل الافريقي في بعض الدول العربية. المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية. العدد 45 ص 173-189.

ثانيا: المراجع بالفرنسية:

●المجلات والدوريات:

1- Kapoor, k. (2023). Regional Integration Policy and Strategy 2014-2023

- 2- Mbandiwa., Z. (2021). An Analysis of the Role of the African Development Bank Group in the African Economy.

● التقارير والمقابلات:

- 1- AFREXIMBANK. (2025). African Trade Report
- 2- Afreximbank(2023). Annual Report.
- 3- African Union. 2023. African Continental Free Trade Area Implementation Report2023.
- 4- African Development Bank. 2025. African Development Bank. Operational Priorities 2025.
- 5- Afreximbank. African Trade Report2025
- 6- world Bank 2020.The african continental free trade area economic and distributionl effects
- 7- African Development Bank. Annuale Report (2024)
- 8- REPPRT, (2025). Strengthening the implementation of regionl frameworks fully leverage continental achievements .
- 9- State of Africa's Infrastructure Report 2025 : Mobilizing Domestic Capital
- 10- African Development Bank.2025. Regional Economic Integration in Africa Prospects and challenges(2022)
- 11- International Monetary Fund 2023. Annual Report 2023.
- 12- African Development Bank. 2024. Annual report 2026. African Development Bank.
- 13- African Development Bank. 2026. Annual report 2026. African Development Bank.